بسم الله الرحمان الرحيم

الطلبة الأعزاء، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

- أما بعد، فهذه محاور مجزوءة لمدخل إلى علم التفسير بالنسبة للسداسي الرابع، مصحوبة بلائحة من المصادر والمراجع للاستعمال الحر بالنسبة لهذا الموضوع.
- من أراد منكم الالتزام بها له ذلك، ومن أراد الرجوع إلى غيرها له ذلك أيضا.
- علما أنه يمكنكم الرجوع إلى كتاب التفسير والمفسرون للشيخ محمد حسين الذهبي أو إلى غيره مما هو مصنف في الباب للوقوف على تفاصيل هذه المحاور.

أسأل الله تعالى أن يوفقكم لما فيه الخير

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الأستاذ محمد الدويلالي

I) مدخل إلى دراسة علم التفسير

1) - الحاجة إلى علم التفسير وشرف الاشتغال به.
2) - فصل في حد التفسير والتأويل عند العلماء.
3) - فصل في شروط المفسر
4) - فصل في أقسام التفسير
5) - فصل في مراحل علم التفسير: النشأة والتطور
   أ* التفسير في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
   ب* التفسير في عهد الصحابة رضوان الله عليهم.
   ج* التفسير في عهد التابعين رحمهم الله.
6) - فصل في التفسير بالمأثور: التعريف والضوابط
7) - فصل في التفسير بالرأي: التعريف والضوابط
8) - حفظ وبيان سورة إبراهيم

II- مصادر ومراجع عامة

1- البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزركشي.
2- التفسير أساسياته واتجاهاته للأستاذ فضل حسن عباس.
3- التفسير والتأويل في القرآن للأستاذ خالد الخالدي.
4- التفسير والمفسرون للشيخ محمد حسين الذهبي.
5- التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد للأستاذ عبد الغفور جعفر.
6- التفسير النبوي للقرآن الكريم وموقف المفسرين منه للأستاذ محمد إبراهيم عبد الرحمان.
7- تفسير الصابئة مميزاته، خصائصه، مصادره، قيمته العلمية للأستاذ محمد عبد الرحيم.
8- دراسات في أصول التفسير لأستاذنا الدكتور محسن عبد الحميد.
9- علوم التفسير للشيخ عبد الله شحاتة.
10- مباحث في علوم القرآن للشيخ صبحي الصالح.
11- مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية.

مدخل إلى علم التفسير

في معاني القرآن ومعرفة تفسيره وتأويله

روى الزركشي في البرهان قال : قال ابن فارس : معاني العبارات التي يعبر بها عن الأشياء ترجع إلى ثلاثة : المعنى والتفسير ، والتأويل ، وهي وإن اختلفت فالمقاصد بها متقاربة .

فأما المعنى فهو القصد والمراد ، يقال : عنيت بهذا الكلام كذا ، أي قصدت وعمدت وهو مشتق من الإظهار ، يقال : عنت القربة ، إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته ، ومنه عنوان الكتاب .

وقيل مشتق من قولهم : عنت الأرض بنبات حسن ، إذا أنبتت نباتا حسنا .

وأما التفسير : فهو تفعيل من الفسر وهو راجع إلى معنى البيان والإظهار والكشف ، وقيل هو مأخوذ من التفسرة ، وهي اسم لما يعرف به الطبيب المرض ، فكما أن الطبيب بالنظر فيه يكشف عن علة المريض ، فكذلك المفسر ، يكشف عن شأن الآية وقصصها ومعناها ، والسبب الذي أنزلت فيه ، وكأنه تسمية بالمصدر ، لأن مصدر (فعّل) جاء أيضا على تفعلة نحو : جرب تجربة ، وكرم تكرمة .

يقال : فسرت الشيء أفسره تفسيرا ، وفسرته أفسره فسرا ، والمزيد من الفعلين أكثر في الاستعمال .

وقال آخرون: هو مقلوب من (سفر) ومعناه أيضا الكشف ، يقال : سفرت المرأة سفورا إذا ألقت خمارها عن وجهها ، فهي سافرة ، وأسفر الصبح أضاء . وسافر فلان من البلد : أي ظهر منها وإنما بنوه على التفعيل ، لأنه للتكثير

كقوله تعالى ﴿ **يذبحون أبناءكم** ﴾[1] ﴿ **وغلقت الأبواب** ﴾[2] فكأنه يتبع السورة بعد سورة وآية بعد أخرى ١٠ هـ [3] .

وقد استبعد للعلامة الألوسى هذا القول الأخير قائلا : والقول بأنه مقلوب السفر مما لا يسفر له وجه .

وأقول : لا داعى إلى القول بالقلب ، ولا حاجة إلى استبعاده . فليس هناك مايمنع من وجود كلمتى : الفسر ، والسفر وكلاهما بمعنى : الوضوح والكشف والبيان ، ومثله فى اللغة كثير .

قال الراغب : الفسر والسفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما ، لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول ، وجعل السفر لإبراز الأعيان للأبصار . قال ابن عباس : فى قوله تعالى : ﴿ **وأحسن تفسيرا** ﴾[4] أى تفصيلا ، ويقال سفرت المرأة عن وجهها ، وأسفر الصبح .

وأما عن التفسير فى الاصطلاح فقد وردت فيه تعاريف كثيرة اكتفى منها بتعريفين هما : « التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على محمد ﷺ ، وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه »[5] أو « هو علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية » .

وأما التأويل:ـ فأصله فى اللغة من الأول ، وهو الرجوع ، فكأنه صرف الآية إلى ماتحتمله من المعانى ، ومعنى قولهم : ما تأويل هذا الكلام ؟ أى إلام تؤول العاقبة فى المراد به ؟ كما قال تعالى : ﴿ **يوم يأتى تأويله** ﴾[6] أى تكشف

---

(١) آية ٤٩ سورة البقرة .
(٢) آية ٢٣ سورة يوسف .
(٣) البرهان مع بعض التصرف .
(٤) آية ٣٣ سورة الفرقان .
(٥) البرهان : للزركشى .
(٦) آية ٥٣ سورة الأعراف .

عاقبته ، ويقال : آل الأمر إلى كذا ، أى صار إليه ، وقال تعالى : ﴿ **ذلك تأويل مالم تستطع عليه صبرا** ﴾[1] .

فواضح فيه معنى المآل ، وهو العاقبة ، والمصير ، يقال : أولته فآل ، أى صرفته فانصرف ، فهو صرف الكلام إلى مايحتمله من المعانى ، وقد بنى على التفعيل لإرادة التكثير .

وقيل : أصله من الإيالة وهى السياسة ، فكأن المؤول للكلام ساس الكلام ووضع المعنى فيه موضعه ، ولم يرض هذا القول العلامة الألوسى وقال عنه : ليس بشيء . ولا أرى به مانعا إذا صح المصدر ويكون والتصريف : آل يؤول أولا وإيالة[2] مثل : ساق يسوق سوقا وسياقة ، وعاد يعود عودا وعيادة .

الفرق بين التفسير والتأويل :

قال أبو عبيد وطائفة : هما بمعنى واحد بحسب عرف الاستعمال . وقد أنكر ذلك قوم حتى بالغ ابن حبيب النسيابورى فقال : قد نبغ فى زماننا مفسرون لوسئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه .

وقال الراغب : التفسير أعم من التأويل ، وأكثر استعماله فى الألفاظ ومفرداتها ، وأكثر استعمال التأويل فى المعانى والجمل ، وأكثر مايستعمل فى الكتب الإلهية ، والتفسير يستعمل فيها وفى غيرها .

وقال أبو طالب التغلبى : التفسير بيان وضع الفظ إما حقيقة أو مجازا ، كتفسير الصراط بالطريق والصيب بالمطر ، والتأويل تفسير باطن اللفظ ، مأخوذ من الأول وهو الرجوع لعاقبة الأمر ، فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد ، والتفسير اخبار عن دليل المراد ، لأن اللفظ يكشف عن المراد ، والكاشف دليل مثاله قوله تعالى : ﴿ **إن ربك لبالمرصاد** ﴾[3] تفسيره أنه من الرصد ، يقال : رصدته أى

---

(١) آية ٨٢ سورة الكهف .

(٢) البرهان : للزركشى ، الإتقان : للسيوطى ، مناهل العرفان .

(٣) آية ١٤ سورة الفجر .

رقيته ، والمرصاد مفعال منه ، وتأويله التحذير من التهاون بأمر الله والغفلة عن الأهبة والاستعداد للعرض عليه ، وقواطع الأدلة تقتضى بيان المراد منه ، على خلاف وضع اللفظ فى اللغة ١٠ هـ [1] وأقول : وقول التغلبى هذا جدير بالاعتبار ، وكذا ماسبقه من قول الراغب وفيها غنيه لبيان المراد عن كثير من الأقوال الواردة فى الموضوع ، ومفادها : أن التأويل شيء وراء الألفاظ وأن عدته الفهم فى القرآن والفقة فى الدين والسلامة فى اليقين .

بيان الحاجة إلى التفسير وشرف الاشتغال به :ـ

نزل القرآن بلسان عربى مبين فى زمان كان القوم فيه فصحاء العرب وبلغاءهم ، فكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه ، أما دقائقه وبواطنه ، فإنما كانت تظهر لهم بعد النظر والبحث والتأمل وما خفى عليهم بعد ذلك كانوا يلجأون فيه إلى سؤال النبى ﷺ .

ونحن اليوم أشد احتياجا إلى ما كانوا يحتاجون إليه لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلم ، فنحن أشد الناس احتياجا إلى التفسير ، ومعلوم أن تفسير القرآن منه مايكون من قبل بسط الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها ، ومنه مايكون من قبل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض .

قال الخوبى : علم التفسير غير يسير ، لأن القرآن كلام متكلم لم يصل الناس إلى مراده بالسماع منه ، ولا إمكان للوصول إليه ، وتفسير القرآن على وجه القطع لا يعلم إلا بالسماع من الرسول ﷺ ، وذلك متعذر إلا فى آيات قلائل ، فالعلم بالمراد يستنبط بأمارات ودلائل ، والحكمة فيه أن الله تعالى أراد أن يتفكر عباده فى كتابه ، فلم يأمر نبيه بالتنصيص على المراد فى جميع آياته ١ هـ[2] .

أقول : ولو فعل ذلك النبى ﷺ . فنص على بيان كل شيء فيه ، لكان فى ذلك حجر على العقول فى الأزمان المستقبلة ، وعائق لسنة التطور فى الحياة ، لأنه

---

(١) انظر : البرهان والإتقان .

(٢) الإتقان مع بعض تصرف .

ﷺ كان سيخاطب فى ذلك أهل زمانه على قدر عقولهم وأفهامهم ، مما قد لا يتطابق مع العقول والأفهام فى كل زمان ومكان .

ولذا كان لفظ القرآن الكريم من العموم والشمول والاتساع بما يلائم تفسير العقول له فى كل عصر ، ومصر وبما يجعله صالحا للتطبيق فى كل زمان ومكان ، فى إطار الإيمان بالله واليوم الآخر والاقتداء بهديه ﷺ .

وأما بيان شرف الاشتغال به ، فلأن شرف العلم بشرف موضوعه ، وشرف معلومه ، وشرف غايته وشدة الاحتياج إليه ، وتفسير القرآن العظيم من كل ذلك فى أسمى المراتب وأعلاها .

مصادر التفسير ومآخذه التى يؤخذ منها

للناظر فى القرآن الكريم وطالب تفسيره مصادر متنوعة ومآخذ متعددة ، أمهاتها أربعة :

الأول : النقل عن رسول الله ﷺ ، وهذا هو الطراز الأول ، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع ، فإنه كثير .

ومما صح عنه ﷺ : تفسير الظلم بالشرك فى قوله تعالى ﴿ **الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم** ﴾[1] ، وتفسيره الحساب اليسير بالعرض ، رواهما البخارى .

وتفسير القوة فى قوله تعالى ﴿ **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة** ﴾[2] بالرمى ، رواه مسلم .

الثانى : الأخذ بقول الصحابى ، فإنه كما قال الحاكم فى مستدركه : بمنزلة المرفوع إلى النبى ﷺ لأنه – أى الصحابى – قد شهد الوحى والتنزيل ، وعرف من أسباب النزول ، وعاين من المناسبات مايكشف النقاب عن معانى الكتاب .

وللصحابة رضوان الله عليهم – من سلامة الفطرة ، وصفاء النفوس ، وعلو الكعب فى الفصاحة والبلاغة ، ما يمكنهم من الفهم الصحيح لكلام الله عز وجل .

وقد قيد البعض قبول قول الصحابى بما كان فى أسباب النزول ، وبيان المناسبات ونحوه مما لا مجال للرأى فيه ، وإلا فهو من الموقوف .

---

(١) آية ٨٢ سورة الأنعام .

(٢) آية ٦٠ سورة الأنفال .

وفى الأخذ عن التابعين خلاف بين العلماء : فمن قبله جعله من المأثور ، لأنهم تلقوه عن الصحابة غالبا ، ومن لم يقبله جعله من التفسير بالرأى .

لكن عمل المفسرين معظمه على الأخذ بقول الصحابة والتابعين ، فقد أكثروا فى كتبهم الحكاية من أقوالهم . وجعلوا ذلك من باب الرواية لا من باب الرأى . وأبرز مثال على ذلك تفسير ابن جرير الطبرى حيث الحشد الهائل من النقول عن الصحابة والتابعين فى بيان القرآن الكريم .

وقد أخرج ابن جرير عن مسروق قال : قال عبدالله بن مسعود : والله الذى لا إله إلا هو ، مانزلت آية فى كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت ، وأين نزلت ، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله منى تناله المطايا لأتينه ، وقال أيضا : كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يتجاوزهن حتى يعلم معانيهن ، والعمل بهن .

الثالث : الأخذ بمطلق اللغة : فإن القرآن نزل ﴿ **بلسان عربى مبين** ﴾[1] وقد نص عليه أحمد بن حنبل وآخرون .

وروى البيهقى فى شعب الإيمان عن مالك بن أنس قال : لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا .

الرابع : التفسير بالمقتضى من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع : وهذا هو الذى دعا به النبى ﷺ لابن عباس فى قوله « **اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل** » .

وروى البخارى رحمه الله فى كتاب الجهاد فى صحيحه عن على : هل خصكم رسول الله ﷺ بشىء ؟ فقال : ماعندنا غير مافى هذه الصحيفة أو فهم يؤتاه الرجل[2] .

---

(١) آية ١٩٥ سورة الشعراء .

(٢) البرهان ، الإتقان ، مناهل العرفان .

أقسام التفسير

التَّفسيرُ على أرْبَعَةِ أوْجُهٍ: وَجْهٌ تَعرِفُهُ العَرَبُ مِن كلامِها، وتَفسيرٌ لا يُعْذَرُ أحَدٌ بَجَهالَتِهِ، وتَفسيرٌ يَعْلَمُهُ العُلماءُ، وتَفسيرٌ لا يَعْلَمُهُ إلَّا اللَّهُ[1].

وهٰذه الجُملةُ بيانُها كما يلي:

١ - التَّفسيرُ الَّذي تعرفهُ العَرَبُ مِن كَلامِها.

هٰذا سَبيلُهُ معرفةُ ٱستِعْمالِ العَرَبِ للألْفاظِ والتَّراكيبِ، قالَ ٱبنُ جريرٍ: «إمَّا بالشَّواهِدِ مِن أشْعارِهِم السَّائرَةِ، وإمَّا مِن منْطِقِهِمْ ولُغاتِهِم المستَفيضَةِ المعروفَةِ»[2].

وهُوَ مَشروطٌ بأن «لا يَكونَ خارِجاً عن أقْوالِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحابَةِ والأئمَّةِ والخَلَفِ مِنَ التَّابعينَ وعُلماءِ الأمَّةِ»[3].

٢ - التَّفسيرُ الَّذي لا يُعْذَرُ أحَدٌ بجَهالَتِهِ.

والمرادُ بِهِ ما هُوَ بَيِّنٌ بنَفْسِهِ، يَفهَمُهُ التَّالي دونَ الحاجَةِ إلىٰ تفسيرٍ، وهٰذا هُوَ الأصْلُ؛ لأنَّ أكْثَرَ القرآنِ يعودُ إليهِ.

ولأجْلِهِ صَحَّ الأمْرُ بالتَّدبُّرِ، كما قالَ تعالىٰ: ﴿كِتابٌ أنْزَلْناهُ إلَيْكَ مُبارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آياتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أولُو الألْبابِ﴾ [صٓ: ٢٩]، وقالَ: ﴿أفَلا يَتَدَبَّرونَ

---

(١) أخْرَجهُ ٱبنُ جَريرٍ (١/ ٣٤) من طَريقِ أبي الزِّنادِ، عن ٱبنِ عبَّاسٍ، به.
قلتُ: وإسْنادُهُ منْقطِعٌ، أبو الزِّنادِ ٱسمُهُ عبدالله بن ذَكْوان، تابعيٌّ صَغيرٌ لم يُدرِك ٱبنَ عبَّاسٍ، لٰكن هٰذه القِسمة حَسَنةٌ في نفسِها، وإن لم نَجْزِم بصحَّتِها عَنِ ٱبنِ عبَّاس.
(٢) تفسير ٱبنِ جَرير (١/ ٤١). (٣) كالَّذي قبلَه.

القرآنَ أم عَلىٰ قُلوبٍ أقْفالُها﴾ [محمَّد: ٢٤]، وقال: ﴿ولَقَدْ يَسَّرْنا القرآنَ لِلذِّكْرِ فَهَل مِن مُدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]، ولوْ كانَ أكْثَرُهُ مِن سائرِ الأقسامِ لَما جازَ مَعَهُ أن يتوجَّهَ الخِطابُ في هٰذهِ الآياتِ وشِبْهِها إلىٰ جَميعِ المكلَّفينَ، إذْ لا يؤمَرُ الجَميعُ بتدبُّرِ ما يتوقَّفُ معرِفَةُ معناهُ علىٰ علمِ الخاصَّةِ.

٣ - التَّفسيرُ الَّذي يعلَمُهُ العُلماءُ.

وهُوَ ما يتعدَّىٰ فَهْمُهُ ومعرِفَتُهُ الدَّلالةَ القَريبَةَ من الألفاظِ مِمَّا يشتَرِكُ فيهِ الخاصَّةُ والعامَّةُ، ويتوقَّفُ علىٰ تَحصيلِ مقدِّماتٍ من الدِّرايَةِ والعِلمِ والآلَةِ، مِمَّا سنأتي علىٰ بيانِهِ إن شاءَ اللَّه.

٤ - التَّفسيرُ الَّذي لا يَعلَمُهُ إلَّا اللَّه.

يُرادُ بِهِ مُتَشابِهُ القرآنِ الَّذي مَهْما أُعْمِلَتْ فيهِ العُقولُ فإنَّها لا تَصِلُ إلىٰ حقيقتِهِ، وذٰلكَ مثْلُ ما أخبَرَ عنهُ القرآنُ مِنَ الغُيوبِ، كالخَبَرِ عنِ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ وأسمائِهِ وصِفاتِهِ كعِلمِهِ وتقديرِهِ وتدبيرِهِ، فنَحنُ نُدْرِكُ معانيَ الألْفاظِ التي وَرَدَ بها القرآنُ في ذٰلكَ، كما نُميِّزُ الفَرْقَ بينَها مِن خِلالِ آختِلافِ دلالاتِها في اللِّسانِ، كالفَرْقِ بينَ السَّمْعِ والبَصَرِ، ونُدْرِكُ أثَرَ ذٰلكَ في العُبوديَّةِ للَّهِ، فنعَلْمُ أنَّ اللَّهَ يسْمَعُ سِرَّنا ونجوانا، ولا تَحولُ الحُجُبُ دونَ رؤيَتِهِ، لكنَّا لا نَدْري كيفَ يَسْمَعُ وكيفَ يُبْصِرُ، كما لا نَعْلَمُ كيفَ هُوَ تَبارَكَ وتعالىٰ، إذ لا مِثالَ يُقاسُ بِهِ، ولا فِكْرَ يُحيطُ بِهِ ﴿وَلا يُحيطُونَ بِهِ عِلماً﴾ [طه: ١١٠]، و(ما خطَرَ ببالِكَ، فليسَ اللَّهُ كذٰلكَ)، ﴿ليسَ كمِثْلِهِ شَيْءٌ وهُوَ

السَّميعُ البَصيرُ﴾ [الشُّورى: ١١].

فتفسيرُنا لذٰلكَ لا يتجاوَزُ معنىٰ اللَّفْظِ وتَمييزَ الفَرْقِ بينَهُ وبينَ سِواهُ بٱستِعمالِ العَرَبِ معَ تَنزيهِ الرَبِّ عن مُشابَهَةِ الخَلْقِ، دونَ تجاوُزٍ.

ومثْلُهُ تفسيرُ وَقْتِ قِيامِ السَّاعَةِ، أو تَعيينُ أوقاتِ ظُهورِ الآياتِ، كطُلوعِ الشَّمسِ مِن مَغرِبِها، والدَّابَّةِ.

فالخَوْضُ في ذٰلكَ خَوْضٌ فيما لا مَنْفَعَةَ فيهِ، والسَّعْيُ وراءَهُ سَعيٌ وَراءَ سَرابٍ، بل قَدْ يَصيرُ بصاحِبِهِ إلىٰ الخُروجِ عَنِ الصِّراطِ المستَقيمِ، كَما وَقَعَ مِن طوائِفَ أخطأَتْ في أبْوابِ الصِّفاتِ والقَدَرِ واليَوْمِ الآخِرِ وغيرِها.

وهٰذا ما يُشيرُ إليهِ القرآنُ في قولِ اللَّهِ تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ، وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ، فأمَّا الَّذينَ في قُلوبِهِم زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ ٱبْتِغاءَ الْفِتْنَةِ وَٱبْتِغاءَ تأويلِهِ، وَما يَعْلَمُ تأويلَهُ إلَّا اللَّهُ. وَالرَّاسِخُونَ في العِلْمِ يَقولونَ آمَنَّا بِهِ، كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا﴾ [آل عِمران: ٧].

كَما صَحَّ مِن حَديثِ عائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عنْها، قالَت: تَلا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿هُوَ الَّذي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ﴾ (فذكَرَت الآيَةَ إلىٰ آخِرِها)، قالَت: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إذا رَأَيْتُمُ الَّذينَ يَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ، فأولٰئكَ الَّذينَ سَمَّىٰ اللَّهُ فٱحذَرُوهُم»[1].

---

(١) متَّفقٌ عليه: أخرَجَه البُخاريُّ (رقم: ٤٢٧٣) ومسلم (رقم: ٢٦٦٥).

ويُلاحَظُ دَلالَةُ الآيَةِ علىٰ قلَّةِ ما فيهِ التَّشابُهُ مِنْ آيِ الكِتابِ مِمَّا لا يَعلَمُ تأويلَهُ إلَّا اللَّهُ، وجعَلَ أُمَّ الكِتابِ أي مُعْظَمَهُ مُحكَماتٍ تُدْرَكُ معانيها، وينبني عليها عَمَلٌ.

وٱعلَمْ أنَّ الابتِلاءَ بالمُتَشابِهاتِ إنَّما هوَ لاختِبارِ الإيمانِ والتَّصديقِ، ولِذا قالَ سُبحانَهُ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقولونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِن عِنْدِ رَبِّنا﴾، وهٰذا هُوَ قَدْرُ التَّكليفِ الَّذي يتَّصلُ بها.

ويتَّجِهُ أن يكونَ مِن ذٰلكَ الحُروفُ المقطَّعَةُ في أوائلِ بعْضِ السُّوَرِ، فإنَّه لم يوقَفْ علىٰ حَقيقَةِ المرادِ بها، وخَوْضُ مَن خاضَ في تَفسيرِها تكلُّفٌ ليسَ وراءَهُ كبيرُ مَنْفَعَةٍ، غايَةُ ما يُقالُ كرأيِ كَثيرينَ: إنَّها للتَّنبيهِ علىٰ عربيَّةِ هٰذا القرآنِ، حيثُ جاءَ نَظْمُهُ مُؤتلفاً من حُروفِ كلامِهِم، ولِذا يأتي في أكثَرِ المواضِعِ ذكْرُ الكِتابِ بَعْدَها.

ونَفَت طائِفَةٌ أن يكونَ في القرآنِ ما لا سَبيلَ إلىٰ العِلْمِ بهِ، قالُوا: لأنَّ اللَّهَ أنْزَلَ هٰذا القرآنَ للتَّدبُّرِ، فكيفَ يقَعُ فيهِ ما يستأثِرُ اللَّهُ بعِلْمِهِ؟

والصَّوابُ أنَّه لا مُنافاةَ بينَ التَّدبُّرِ وإدْراكِ معنىٰ اللَّفْظِ ودَلالَتِهِ بل وبِناءِ الاعتِقادِ أو العَمَلِ علىٰ مُقتَضاهُ، وبينَ تَعَذُّرِ إحاطَةِ العِلْمِ بذٰلكَ، فإنَّ اللَّهَ تعالىٰ قَدْ عَرَّفَنا بنَفْسِهِ في كِتابِهِ وسُنَّةِ نَبيِّهِ ﷺ بِما أخبَرنا بهِ مِن أسمائِهِ وصِفاتِهِ، وما أمَرَنا بتدبُّرِهِ مِن آياتِهِ وآثارِ أفْعالِهِ، معَ ٱحتِجابِهِ عَنَّا، فعَرَفْناهُ وآمَنَّا بهِ دونَ أن نُحيطَ بهِ عِلْماً، ولم يكُن مِمَّا أرادَ مِنَّا في خِطابِهِ أن نتتبَّعَ ما لا

نُدْرِكُ مِن صِفَتِهِ، إنَّما أرادَ أن نُدْرِكَ مِن خِطابِهِ ما يتعلَّقُ بِهِ التَّكليفُ، فينبني عليهِ الاعتِقادُ أو العَمَلُ، ولَيْسَ مِنَ القرآنِ شيءٌ لا يرتَبِطُ بِهِ اعتِقادٌ أو عَمَلٌ، حتَّىٰ ما اشتَبَهَ ولَم نُحِطْ بِهِ عِلماً، ألم تَرَ قولَ الرَّاسخينَ في العِلْمِ: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِن عِندِ رَبِّنا﴾؟!

تنبيه:

(المُتَشابِهُ) وَصْفٌ أطْلَقَهُ اللَّهُ تعالىٰ على القرآنِ كُلِّهِ، وذٰلكَ في قولِهِ: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أحْسَنَ الْحَديثِ كِتاباً مُتَشابِهاً﴾ [الزُّمَر: ٢٣]، وَمَعْناهُ هُنا غيرُ الَّذي سَبَقَ، وهُوَ ما يُشْبِهُ بعْضُهُ بَعْضاً، ويُصدِّقُ بعْضُهُ بعضاً، لا اختِلافَ فيهِ ولا تَضادَّ.

كَما أُطْلِقَ لَفْظُ (المتَشابِه) علىٰ الآياتِ الَّتي تَتَشابَهُ ألْفاظُها في المواضِعِ المختلفةِ في القرآنِ، واعتَنَتْ بِهِ طائِفَةٌ وصنَّفوا فيهِ، مِثالُهُ: ﴿وما أهِلَّ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ في البَقَرة [الآية: ١٧٣]، و﴿لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾ في سائرِ المواضِعِ [المائدة: ٣، الأنعام: ١٤٥، النحل: ١١٥]، ومثلُ: ﴿جَعَلَكُم خَلائِفَ الأرْضِ﴾ في الأنعامِ [الآية: ١٦٥]، و﴿خَلائِفَ في الأرْضِ﴾ في موضعين [يونُس: ١٤، فاطر: ٣٩]، ومِثْلُ: ﴿فانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ [البقرة: ٦٠]، و﴿فانْبَجَسَت﴾ في الأعراف [الآية: ١٦٠].

ومِن فائدَتِهِ تَمييزُ الفُروقِ لملاحَظَةِ ما يقَعُ فيها مِنَ الدَّلائلِ، وتَيسيرُ حِفْظِ القرآنِ.

حكم التفسير

حُكْمُ تَفسيرِ القرآن علىٰ أساسِ قِسْمَةِ الوُجوهِ الأربَعَةِ السَّابِقَة، كَما يأتي:

فأمَّا الوَجهانِ الأوَّلُ والثَّالثُ، فالاشْتِغالُ بِهِما فَرْضُ كِفايَةٍ، لا بُدَّ أن يكونَ في الأمَّةِ في كُلِّ زَمانٍ مَن يُحَقِّقُ لَها الكِفايَةَ فيه.

أمَّا الأوَّل فإنَّ لِسانَ العَرَبِ في اسْتِعمالِها الألفاظَ أو معرفَةِ مُرادِها بها، لا سَبيلَ إليهِ إلَّا بأن يوجَدَ في الأمَّةِ ما يَحْفَظُ ومَن يَحْفَظُ عليها ذٰلكَ، والتَّفريطُ فيهِ تَضييعٌ لأصْلٍ عَظيمٍ لفَهْمِ القرآنِ.

وأمَّا الثَّالثُ، فإنَّ الحاجَةَ إلىٰ تَبيينِ مُرادِ اللَّهِ تعالىٰ بأمْرِهِ ونَهْيِهِ في كِتابِهِ، يوجِبُ علىٰ الأمَّةِ أن يكونَ فيها متخصِّصونَ في مَعْرِفَةِ الكِتابِ، يُتْقِنونَ آلَةَ الفَهْمِ، ويُحْسِنونَ اسْتِعْمالَها؛ وذٰلكَ للوُقوفِ علىٰ شَرائِعِ دينِ الإسْلامِ، ودَلالَةِ الخَلْقِ عليهِ، ووقايَتِهِم مِنَ الخَوْضِ في القرآنِ بغيرِ علمٍ.

وأصْلُ هٰذا قوْلُهُ تعالىٰ: ﴿وَما كانَ المُؤمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كافَّةً، فَلَوْلا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُم طائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا في الدِّينِ، ولِيُنْذِرُوا قَوْمَهُم إذا رَجَعُوا إلَيْهِمْ لَعَلَّهُم يَحْذَرُونَ﴾ [التَّوبة: ١٢٢].

كذٰلكَ ما أخَذَ اللَّهُ علىٰ أهْلِ العِلْمِ مِنَ الميثاقِ في بَيانِ العِلْمِ، كَما قالَ سُبحانَهُ: ﴿وَإذْ أخَذَ اللَّهُ مِيثاقَ الَّذينَ أوتُوا الْكِتابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ للنَّاسِ وَلا تَكْتُمونَهُ﴾ [آل عِمران: ١٨٧]، وقالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلٰكن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِما كُنتُم تُعَلِّمُونَ الْكِتابَ وَبِما كُنتُم تَدْرُسُونَ﴾ [آل عِمران: ٧٩].

وأمَّا الوَجْهُ الثَّاني، وهُوَ تدبُّرُ القرآنِ، فإنَّ اللَّهَ تعالىٰ أمَرَ بهِ جميعَ المكلَّفينَ، كُلًّا بحَسَبِ ما آتاهُ اللَّهُ، كما سبَقَ ذكْرُ بعْضِ الأدلَّةِ فيه.

وأمَّا حُكْمُ تفسيرِ ما استأثَرَ اللَّهُ بعِلْمِهِ، فهُوَ المنْعُ والتَّحريمُ، لانْدِراجِهِ تَحْتَ قوْلِهِ تعالىٰ: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لكَ بهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ إنَّما حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَواحِشَ ما ظَهَرَ مِنْها وَما بَطَنَ، والإثْمَ، والبَغْيَ بغيرِ الْحَقِّ، وأن تُشْرِكُوا باللَّهِ ما لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطاناً، وأن تَقُولُوا علىٰ اللَّهِ ما لا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٢]، وسائرِ النُّصوصِ المانِعَةِ من الكلامِ في الدِّينِ بغيرِ عِلْم، كذٰلكَ أصْحابُهُ موصوفونَ بالزَّيْغِ، كما تقدَّمَ.

شروط المفسر

يعتبر البحث في شروط المفسر بحثًا في عمق أصول التفسير؛ وذلك لأن المفسر باعتباره طرفًا أساسيًّا في عملية التفسير، فلا يمكن بأي حال من الأحوال تصور تفسير سليم دون وضع تصور واضح للمفسر.

تعددت عبارات العلماء وتنوعت في تحديدهم لشروط المفسر، منطلقين جميعًا من أن التفسير لا يقدم عليه إلا من استكمل هذه الشروط، إن أراد أن يعد تفسيره بين التفاسير المعتبرة، ويمكن القول أن شروط التفسير من المباحث التي طُرقت في أصول التفسير، وإن كان الكثير منها لم يتجاوز الشروط العامة، وإدراجها ضمن أصول التفسير من باب التأكيد عليها أولًا ثم لمحاولة الخروج بخلاصة لما قيل فيها بتركيب ما يمكن تركيبه منها، مع إضافة ما يمكن إضافته من الشروط التي لم يسبق التطرق إليها.

وشروط المفسر هي من بين ما يقصد بأصول التفسير عند الإطلاق؛ إذ يقال مثلًا جوابًا لسؤال: ما أصول التفسير؟ أنها الشروط التي يجب توفرها في المفسر، والغالب على هذه الشروط أنها تقسم إلى قسمين: شروط علمية يحدد فيها مستوى علمي لا يجوز أن يقدم على التفسير من لم يحصله، وشروط ذاتية متعلقة بشخص المتعاطي للتفسير من حيث المعتقد والسلوك، وهناك من أضاف قسمًا ثالثًا وهو الشروط العقلية؛ لتحديد الصفات العقلية التي يجب أن يكون عليها المفسر، مثل قوة الاستدلال وحسن الاستنباط...

وهذه الشروط إنما وضعت للتفاسير المعتبرة، ومن لم يستكملها لا يسمى مفسرًا، ثم إن العلماء قد اختلفت عباراتهم وأقوالهم بين متوسع وموجز في عد شروط المفسر، ولكن المتفق عليه كما قال الزمخشري: « إن العلماء كما بينوا في التفسير شرائط بينوا في المفسر أيضًا شرائط، لا يحل التعاطي لمن عري عنها، أو هو فيها ضالع »[1]، هذا مع

---

(١) مجمع البيان (١/ ٦٦).

ضرورة البحث في نسبة التحصيل هل يطلب الإتقان والإجادة أم يكفي أقل من ذلك، ويلحق بشروط المفسر البحث في موانع الفهم، وهي كذلك مما طرقه العلماء وأوجبوا على المتعاطي للتفسير اجتنابها، وفي كل حال لا بد من استحضار خصوصية النص القرآني في الفهم...

الشروط العلمية

نظرًا لأهمية الشروط العلمية، والتي ترجع إلى أهمية العلم في حد ذاته في أي أمر من الأمور، خص العلماء هذه الشروط بعناية خاصة بالمقارنة مع القسمين الآخرين، حتى أمكن القول أن الغالب على تناولهم لشروط المفسر إنما هو الحديث عن الشروط العلمية فيه.

وهكذا اشترط العلماء في المفسر أن يتقن مجموعة من العلوم، اختلفوا في عدها كما اختلفوا في درجة الإحاطة المطلوبة فيها، وفي ذلك يقول الكافيجي: « اختلفوا في عدد العلوم التي يحتاج إليها التفسير هل ينحصر في عدد »[1].

أما أبو عمرو عثمان بن بقية المازني فجعلها عشر خصال وقال: « يحتاج من تكلم في تفسير كتاب اللّـه ﷻ إلى عشر خصال إن أخطأ واحدة منها كان السكوت به أولى »[2]، وهو نفس ما ذهب إليه الراغب الأصفهاني[3]، وقال الكافيجي: إنه الذي اختاره الجمهور[4].

أما الزمخشري فجعلها خمسة عشر علمًا، وأن تكون الإحاطة على وجه الإتقان والكمال[5]، وكذلك قال السيوطي والنووي[6].

ثم إن العلوم المطلوبة في المفسر ليست على درجة واحدة من الأهمية،فالزمخشري صاحب الكشاف يجعل علمي المعاني والبيان من ألصق العلوم بالتفسير، ويقول:

---

(١) التيسير (ص ١٤٤).
(٢) مقدمة المباني (ص ١٧٤).
(٣) مقدمة جامع التفاسير (ص ٩٤، ٩٥).
(٤) التيسير (ص ١٤٤).
(٥) مقدمة مجمع البيان (١/ ٦٦).
(٦) الإتقان (٢/ ١٢٠٩)، وأشار نحو ذلك علي محمد نصر في مراقي الإيمان (ص ٢٣٤).

« فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام ، والمتكلم وإن بز أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القِرِّيـَّةِ[1]، أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه، واللغوي وإن علك اللغات بقوة لحييه، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل برع في علمين مختصين بالقرآن وهما علم المعاني والبيان »[2].

أما العلوم التي اشترطوها في المفسر فهي على الشكل التالي:

١ - اللـــغة:

ما دمنا قدمنا الحديث عن مصادر التفسير، واعتبرنا اللغة العربية من مصادر التفسير فذلك يغني عن التأكيد على أهمية العلم باللغة بالنسبة للمفسر، ويمكن القول: إن النصوص التي أثرت عن علماء السلف والخلف تكاد تجمع على أهمية اللغة، وعليه فلا خلاف في اشتراط العلم باللغة العربية[3].

فعن مجاهد أنه قال: « لا يحل لأحد يؤمن باللّـه واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب اللّـه إذا لم يكن عالمًا بلغات العرب »[4].

ونحو هذا مروي عن الإمام مالك فيما يرويه عنه البيهقي في الشعب أنه قال: « لا أوتى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب اللّـه إلا جعلته نكالًا »[5].

قال أبو الليث السمرقندي: « لا يجوز لأحد أن يفسر القرآن من ذات نفسه لرأيه، ولم يتعلم ويعرف وجوه اللغة وأحوال التنزيل »[6].

ويقول الواحدي في مقدمة البسيط: « وقد كان الأكابر من السلف يحثون على تعلم

---

(١) هو أيوب بن زيد بن قيس بن زرارة الهلالي، أحد بلغاء الدهر، يضرب به المثل يقال: « أبلغ من ابن القرية » والقرية أمه توفي (٨٤ هـ) انظر الأعلام (٢/ ٢٧).

(٢) الكشاف (١/ ١٥، ١٦).

(٣) انظر مقدمة المباني (ص ١٧٤)، البرهان (١/ ٦)، الإتقان (٢/ ١٢٠٩).

(٤) الإتقان (٢/ ١٢٠٩).

(٥) الإتقان (٢/ ١٢٠٩)، وهو في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٥) رقم (٢٢٨٧).

(٦) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٧٧).

لغات العرب ويرغبون فيها؛ لما يعلمون من فضلها وفرط الحاجة إليها في معرفة ما في الكتاب ثم السنن والآثار، فإن من جهل لسان العرب وكثيرة ألفاظها واقتنائها في مذاهبها جهل حمل علم الكتاب »[1].

ولهذا الاعتبار جعل أبو حيان العلم باللغة في المرتبة الأولى فقال: « النظر في تفسير كتاب اللّـه تعالى يكون من وجوه: الوجه الأول علم اللغة اسمًا وفعلًا وحرفًا »[2].

أما عن الحد المطلوب فيشترط أبو حيان التبحر في علم اللسان وبلوغ درجة الإحسان فيه يقول: «... ومع ذلك فاعلم أنه لا يرتقي من علم التفسير ذروته، ولا يمتطي منه صهوته إلا من كان متبحرًا في علم اللسان مترقيًا منه إلى درجة الإحسان »[3].

وهو ما يقرره السيوطي أيضًا، فيخص المفسر بدرجة متميزة « لا يكفي في حقه اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركًا، وهو يعلم أحد المعنيين والمراد الآخر »[4]. فيجب في حقه « أن يكون عارفًا بلغة العرب »[5].

٢ - النحو:

معلوم أن النحو إنما نشأ في رحاب القرآن ولخدمته، وصلته بالقرآن من أوثق الصلات، ولما كان المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب فلا بد إذًا من اعتباره، ولقد اشترط العلم بالنحو جمهور العلماء[6].

ولذلك « قالوا: والإعراب يبين المعنى، وهو الذي يميز بين المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين... وفرقوا بالحركات وغيرها بين المعاني... وعلى الناظر في كتاب اللّـه الكاشف عن أسراره النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأ أو خبرًا، أو فاعلة أو مفعولة، أو في مبادئ الكلام أو في جواب، إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير أو جمع قلة أو كثرة إلى غير ذلك »[7].

وعن أهمية العلم بالنحو يقول مكي بن أبي طالب القيسي في كتاب إعراب القرآن:

---

(١) الواحدي ومنهجه (ص٢١٠).
(٢) البحر (١/ ٦).
(٣) نفسه (١/ ٧).
(٤) الإتقان (٢/ ١٢٠٩).
(٥) مقدمة المباني (ص ١٧٤).
(٦) البحر (١/ ٦)، مقدمة مجمع البيان (١/ ٦٦)، مراقي الإيمان (ص ٢٣٤) وما بعدها، الإتقان (٢/ ١٢٠٩).
(٧) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٠١، ٣٠٢).

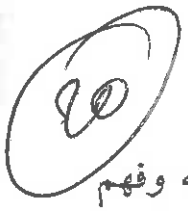

« رأيت من أعظم ما يجب على طالب علوم القرآن الراغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه... معرفة إعرابه والوقف على تعرف حركاته وسكناته؛ ليكون بذلك سالمًا من اللحن فيه، مستعينًا على أحكام اللفظ به، مطلعًا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهمًا لما أراد اللَّه تبارك وتعالى من عباده »[1].

وفي نفس المعنى قال القرطبي عن المفسر: « ومن كماله أن يعرف الإعراب والغريب، وذلك مما يسهل عليه معرفة ما يقرأ، ويزيل عنه الشك فيما يتلو »[2]، وقال ابن جزي: « وأما النحو فلا بد للمفسر من معرفته، فإن القرآن نزل بلسان العرب فيحتاج إلى معرفة اللسان »[3].

٣ - علم التصريف:

وأهمية علم التصريف تأتي من أنه به تعرف الأبنية والصيغ، وعن أهميته يقول ابن فارس: « ومن فاته علمه فاته المعظم »[4]، وننقل عن الزمخشري مثالًا لما يمكن أن يقع بسبب الجهل بالتصريف، وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ ﴾ [الإسراء: ٧١]، إذ ينقل عن بعضهم أنه جعل لفظ الإمام في الآية جمع أم، قال: « ومن بدع التفسير أن الإمام جمع أم، وأن الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم »[5]، وهذا ولاشك غلط أوجبه الجهل بالتصريف.

٤ - الاشتقاق:

وممن اشترط العلم بالاشتقاق السيوطي في الإتقان، فهو يعده من العلوم التي يحتاجها المفسر، ويعلل ذلك بأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف المعنى باختلافهما، كالمسيح هل هو من السياحة أو من المسح[6].

٥ - المعاني والبيان والبديع (علم البلاغة):

والجمع بين هذه العلوم الثلاثة لما بينها من شديد الصلة « لأنه يعرف بالأول خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثاني خواصها من حيث اختلافها

---

(١) أصول التفسير وقواعده (ص ١٥٧).
(٢) جامع الأحكام (١/ ٣٢).
(٣) التسهيل (١/ ١٤).
(٤) الإتقان (٢/ ١٢١٠).
(٥) الكشاف (٢/ ٤٥٩).
(٦) الإتقان (٢/ ١٢١٠).

بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام، هذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسر »[1]، وحاجة المفسر إليها مما قرره العلماء قديمًا وحديثا[2]؛ بل قد تقدمت المنزلة التي يضع فيها الزمخشري هذا الجانب بين باقي العلوم[3]، قال أحدهم: « معرفة هذه الصناعة بأوضاعها هي عمدة التفسير المطلع على عجائب كلام اللّـه تعالى، وهي قادة الفصاحة وواسطة عقد البلاغة »[4].

ويقول أيضًا: « من أراد التفسير فلتكن أولى أدواته فيه معرفة المعاني والبيان ».

وعن أهمية البلاغة يقول الزركشي: « وهذا العلم أعظم أركان المفسر، فإنه لا بد من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز من الحقيقة والمجاز وتأليف النظم، وأن يواخي بين الموارد ويعتمد ما سبق له من الكلام حتى لا يتنافر وغير ذلك »[5].

٦ - علم أصول الدين:

وقد نص على الحاجة إلى علم أصول الدين أبو حيان في البحر، فقال في الوجه السادس: « الكلام فيما يجوز على اللّـه تعالى وما يجب له وما يستحيل عليه والنظر في النبوة »[6].

ولا شك أن الحاجة ماسة إلى هذا العلم، خاصة في الآيات ذات الصلة بالموضوع، وهذا الذي يحدده أبو حيان بقوله: « ويختص هذا الوجه بالآيات التي تضمنت النظر في الباري ﷻ وفي الأنبياء، وإعجاز القرآن »[7].

وقد حذر أبو حيان من المزلة في هذا الجانب؛ إذ الخطأ فيه أكبر من أي خطأ، قال: « وهو علم صعب؛ إذ المزلة فيه مفضية إلى الخسران في الدنيا والآخرة »[8].

ومع ذلك يطرح السؤال: هل علم أصول الدين نتعلمه خارج القرآن ثم نفسر به القرآن على ضوء ما تعلمناه خارجه أم نتعلم ذلك من القرآن؟

---

(١) الإتقان (٢/ ١١١٠).
(٢) البحر (١/ ٦)، مقدمة مجمع البيان (١/ ٦٦).
(٣) الكشاف (١/ ١٥، ١٦).
(٤) الإتقان (٢/ ١٢١١).
(٥) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣١١).
(٦) البحر (١/ ٧)، كما اشترطه السيوطي في الإتقان (٢/ ١٢١١).
(٧) البحر (١/ ٧).
(٨) نفسه.

ولعل الجواب على هذا السؤال أن علم أصول الدين هو علم مستقل مستمد من نصوص القرآن والسنة وغيرها، وهذا لا يستنبط من آية واحدة ولا من مجموعة آيات، وعليه فالمفسر يحتاج لهذا العلم في تفسير القرآن وإن كان القرآن أحد أهم مصادر هذا العلم ذاته، والسؤال قد يطرح مع علوم اللغة والبلاغة، فلا شك أن القرآن هو المرجع في كل ذلك.

قال ابن العربي: « من لم يعلم أصول الدين لم يحكم فروعه ولا علم تأويل القرآن، فإن علم الأصول معظم فروعه ومقصوده »[1].

ويرجع ابن جزي الحاجة إلى معرفة أصول الدين إلى أمرين اثنين هما ما ورد في القرآن من ذلك، والثاني اشتغال المفسرين بهذا الجانب على اختلاف طوائفهم، قال: « وأما أصول الدين فيتعلق بالقرآن من طرفين: أحدهما ما ورد في القرآن من إثبات العقائد وإقامة البراهين عليها والرد على أصناف الكفار، والآخر أن الطوائف المختلفة من المسلمين تعلقوا بالقرآن، وكل طائفة منهم تحتج لمذهبها بالقرآن وترد على من خالفها، وتزعم أنه خالف القرآن، ولا شك أن منهم المحق والمبطل، فمعرفة تفسير القرآن توصل في ذلك إلى التحقيق مع التشديد والتأييد من اللّـه والتوفيق »[2].

٧ – الفقه وأصوله:

أما علم أصول الفقه فشديد الصلة بالتفسير وخاصة مباحث الدلالة منه، وهذا أبو حيان في البحر يشترط معرفة أصول الفقه ويبين مجالات الاستفادة منه، كما يؤكد على الصلة الوثيقة بين المباحث المستفادة من أصول الفقه وعلوم اللغة التي تعتبر العمود الفقري في التفسير، يقول: « الوجه الخامس: معرفة الإجمال والتبيين، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، ودلالة الأمر والنهي، وما أشبه هذا، ويختص أكثر هذا الوجه بجزء الأحكام من القرآن[3]، ويؤخذ هذا من علم أصول الفقه، ومعظمه هو في الحقيقة راجع لعلم اللغة »[4].

---

(١) الناسخ والمنسوخ (٢/ ٢٤٩).
(٢) التسهيل (١/ ١٤).
(٣) وهي ملاحظة دقيقة جدًا من أبي حيان تفيد غلبة المادة الفقهية على ميدان أصول الفقه.
(٤) البحر (١/ ٦).

وممن ألح على الحاجة إلى علم أصول الفقه الزركشي في البرهان[1]، والسيوطي في الإتقان[2].

يقول الزركشي: « ولا بد من معرفة قواعد أصول الفقه، فإنه من أعظم الطرق في استثمار الأحكام من الآيات »[3].

وفي الحاجة إلى علم أصول الفقه يقول ابن جزي: « وأما أصول الفقه فإنها من أدوات تفسير القرآن، على أن كثيرًا من المفسرين لم يشغلوا بها، وإنها لنعم العون على فهم المعاني وترجيع الأقوال، وما أحوج المفسر إلى معرفة النص، والظاهر والمجمل والمبين، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، وفحوى الخطاب ولحن الخطاب ودليل الخطاب، وشروط النسخ، ووجوه التعارض، وأسباب الخلاف، وغير ذلك من علم الأصول »[4].

ويلحق به الفقه فيطلب في المفسر: « أن يكون عالمًا بأحكام الشريعة من العبادات والمعاملات والسنن الواردة فيها؛ ليضع الآيات التي تنتظم هذه الأحكام مواضعها ».

٨ - علوم القرآن:

تقدم الحديث عن الصلة الوثيقة بين علوم القرآن وأصول التفسير، وتقدم أيضًا أن بعضهم قد يبالغ إلى حد أن يقول: إن أصول التفسير هي علوم القرآن، ونريد هنا أن نذكر علوم القرآن التي على المفسر أن يحيط بها، ووجه هذه الإحاطة وحجمها وصلتها بالتفسير على الشكل التالي:

أ - التفسير:

وهذا في الحقيقة من أولى الأولويات؛ إذ كيف لمفسر أن يساهم في التفسير وهو لا يعرف ماذا قيل في السورة ولا في الآية، ومن هنا تأتي أهمية هذه الإشارة في مقدمة المباني، وهي أن على المفسر: « أن يحفظ أقاويل المفسرين من السلف والخلف، فإن ذلك أهدى له فيما يريده وأدنى إلى الصواب فيه »[5]، ولعل المقصود بالحفظ: الاطلاع والإحاطة، وهذا ولا شك مطلوب.

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/ ٦).
(٢) الإتقان (٢/ ١٢١١).
(٣) التسهيل (١/ ١٤).
(٤) البرهان في علوم القرآن (٢/ ٦).
(٥) نفسه (ص ١٧٤).

ب - القراءات:

سبق التمييز في اختلاف القراء بين حالتين اثنتين:

الحالة الأولى: ولا تعلق لها بالتفسير بحال، وهي اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف، والحركات: كمقادير المد، والإمالات، والتخفيف، والنسهيل، والتحقيق، والجهر، والهمس، والغنة...

والحالة الثانية: فهي اختلاف القراء في حروف الكلمات، وكذلك اختلافهم في الحركات الذي يختلف معه المعنى، وهذه لها صلة شديدة بالتفسير.

وممن اشترط العلم في المفسر بالقراءات المازني، إذ اشترط في المفسر أن يكون: « عارفًا باختلاف القراءات، وما يختلف به المعنى وما لا يختلف »[1].

ولقد اشترط العلماء من هذه الجهة على المفسر أن يبين اختلاف القراءات المتواترة؛ لأن في اختلافها توفيرًا لمعاني الآية غالبًا[2].

أما أبو حيان فيلحق بذلك الآحاد من القراءات أيضًا، وهو الوجه السابع من العلوم التي يحتاجها المفسر بالنسبة إليه، وهو: « اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير حركة أو إتيان بلفظ بدل لفظ، وذلك بتواتر وآحاد، ويؤخذ هذا من علم القراءات »[3].

جـ - أسباب النزول:

أما أسباب النزول فهي كما قال ابن تيمية: « معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب »[4]، وقبله نقل عن القشيري أنه قال: « بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز »[5]، ونقل نحو هذا عن ابن دقيق العيد أيضًا[6].

وهذا أمر مسلم معلوم بالتجربة؛ إذ أشكل على كثير من الناس آيات عديدة لم يهتدوا إلى معرفة معناها إلا بعد بيان سبب نزولها، وقد ذكر الزركشي طائفة منها[7].

---

(١) مقدمة المباني (ص ١٧٤).
(٢) التحرير والتنوير (١/ ٥٦).
(٣) البحر (١/ ٧).
(٤) المقدمة (ص ٤٧).
(٥) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٢).
(٦) الإتقان (١/ ٩٣).
(٧) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٣ و٢/ ٢٠٢)، ونقل عنه السيوطي في الإتقان (١/ ٩٣، ٩٤).

ويذهب الواحدي إلى أبعد من هذا، فيقرر امتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها[١]، ولهذا القول شواهد:

فقد قال محمد بن سيرين: « سألت عبيدة عن آية من القرآن فقال: اتق اللَّـه وقل سدادًا، ذهب الذين يعلمون فيم أنزل القرآن »[٢].

وقال الشاطبي: « معرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن »[٣].

واعتبر الزركشي معرفة سبب النزول مما يعين على المعنى عند الإشكال، قال: « معرفة النزول وهو من أعظم المعين على الفهم »[٤].

وفي نفس المعنى يشترط المازني في المفسر أن يعرف الأقاصيص والأخبار، وشأن نزول الآيات؛ ليحمل كل لآية على ما يقتضيه قصة نزولها »[٥].

وقد قسم الطاهر ابن عاشور أسباب النزول إلى أقسام، وجعل الأول منها أساسًا، وهو الذي لا بد للمفسر منه وهو: « المقصود من الآية الذي يتوقف فهم المراد منها على علمه، فلا بد من البحث عنه للمفسر »[٦].

د - المكي والمدني:

أما المكي والمدني فيستفاد منه أيضًا في تفسير الآية، بل نقول: إن جهات نزول القرآن الكريم كلها خادمة للتفسير، وهذا ما ذهب إليه أبو القاسم الحسن بن محمد النيسابوري بقوله: « من أشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته » ثم يعدد هذه الجهات ويوصلها إلى خمسة وعشرين وجهًا ثم يقول: « هذه خمسة وعشرون وجهًا من لم يعرفها ويميز بينها لم يحل له أن يتكلم في كتاب اللَّـه تعالى »[٧].

ومن المعاصرين الذين ينبهون إلى أهمية علم المكي والمدني في التفسير نجد محمد بن لطفي الصباغ: « نستفيد من معرفتنا للمكي والمدني من القرآن في فهم الآية وتفسيرها على وجه أفضل وأكمل »[٨].

---

(١) أسباب النزول (ص ٣).
(٢) لباب النقول (ص ١٣).
(٣) الموافقات (٣/ ٣٤٧).
(٤) البرهان في علوم القرآن (٢/ ٢٠٢).
(٥) مقدمة المباني (ص ١٧٤).
(٦) التحرير والتنوير (١/ ٤٧).
(٧) البرهان في علوم القرآن (١/ ١٩٢).
(٨) لمحات في علوم القرآن (ص ١٥٠).

ولعل المكي والمدني يفيد بشكل أكبر عند دراسة تطور دلالة مفهوم من المفاهيم، مثلًا مفهوم الجهاد كما عرض له ابن القيم في كتابه زاد المعاد[١].

ويفيد علم المكي والمدني أيضًا في تحديد دلالة المفهوم بحسب المرحلة التي نزل فيها، مثلًا الزكاة في المرحلة المكية، والزكاة بعد فرض الزكاة المعلومة المقادير والأنصبة.

هـ - الناسخ والمنسوخ:

اعتنى العلماء بهذا العلم وأكدوا على أهميته بالنسبة للمفسر، فقد أورد الزركشي ما يفيد الإجماع على ذلك، قال: « قال الأئمة: لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب اللّه تعالى إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ »[٢]، وقالوا أيضًا: « إن كل من تكلم في شيء من علم هذا الكتاب العزيز ولم يعلم الناسخ والمنسوخ كان ناقصًا »[٣].

وعن أهمية معرفة الناسخ و المنسوخ بشكل عام روى الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله عن يحيى بن أكثم أنه قال: « ليس من العلوم كلها علم هو واجب على العلماء وعلى المتعلمين وعلى كافة المسلمين من علم ناسخ القرآن ومنسوخه؛ لأن الأخذ بناسخه واجب فرضًا، والعمل به واجب لازم ديانة، والمنسوخ لا يعمل به ولا ينتهى إليه »[٤].

وإذا كان الأمر كذلك فلا شك أن المفسر لا يستثنى من ذلك إن لم يكن أولى به، « فأول ما ينبغي لمن أحب أن يتعلم شيئًا من علم هذا الكتاب (أي القرآن الكريم) الابتداء في علم الناسخ والمنسوخ؛ اتباعًا لما جاء عن أئمة السلف »[٥]، وممن طلب علم الناسخ والمنسوخ أبو حيان في البحر[٦].

و - المحكم والمتشابه:

من مباحث علوم القرآن المهمة ذات الصلة بالتفسير مبحث المحكم والمتشابه، ومن بين من نبه إلى الحاجة إلى معرفة المحكم والمتشابه للمفسر الحارث المحاسبي يقول: « قلت: ما الذي ينبغي لي أن أعرفه قبل طلب الفهم لكتاب اللّه ﷻ؟...قال:

---

(١) زاد المعاد (٣/ ١٥٨).
(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/ ٢٩)، والإتقان (٢/ ٧٠٠).
(٣) الناسخ والمنسوخ لابن سلامة (٤/ ٥).
(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٢٤٤).
(٥) الناسخ والمنسوخ لابن سلامة (ص ٥).
(٦) البحر (١/ ٦)، وانظر أيضًا مقدمة المباني (ص ١٧٤)، وأصول التفسير وقواعده (ص ١٨٧).

أن تعلم أن القرآن منه ناسخ ومنسوخ ومحكم ومتشابه...»[1].

كما يضعه محمد بن لطفي الصباغ أحد أهم العلوم التي تشترط في المفسر قال: «إن أهم العلوم التي يجب أن يعرفها المفسر علم الناسخ والمنسوخ من القرآن، والمكي والمدني، والـمُحكم والمتشابه»[2].

وأهمية المحكم والمتشابه، تتأكد حين نستحضر الآية الكريمة التي تجعل القرآن محكمًا ومتشابهًا وأن الذين في قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وذلك في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ [آل عمران: ٧]، فعلى المفسر أن يعرف حجم المحكم والمتشابه، وما الذي يمكن علم تأويله من ذلك، وما الذي يكل علمه إلى اللّـه...

٩ - العلم بالسيرة:

ومن العلوم ذات الصلة الوثيقة بالتفسير والتي قد يسبب الجهل بها الوقوع في الانحراف في الفهم السيرة النبوية، فإذا كان القرآن مصدرًا مهمًّا من مصادر دراسة السيرة النبوية، فإن ذلك من جهة أخرى يجعل معرفة السيرة ضرورية للمفسر؛ لفهم الإشارات والتلميحات التي تجدها في القرآن الكريم لأحداث ووقائع ومواقف عديدة من سيرة رسول اللّـه ﷺ، ويؤكد على هذا المعنى محمد عزة دروزة فيقول: «إن التروي في القرآن يظهر أنه من اعتبار ما سلسلة تامة للسيرة النبوية وتطورها، من بدئها إلى نهايتها، متصل بعضها ببعض، ومفسر بعضها البعض... مما يتضح لكل من يمعن النظر في القرآن، ويقرأ سورة خاصة، وفق تتابع النزول المعروف أو المخمن بقدر الإمكان، وملاحظة ذلك مهمة جدًّا في فهم مواضيع القرآن وتقريراته وصداه وروحه، وفي جعل النظر فيه لا يبتعد عن حقيقة الواقع والباعث، ولا يأخذ ما يقرأ منعزلًا عن ملابساته، وهذه الملاحظة تعصم من التورط في التخمينات والتزيدات والجدليات، وتحميل العبارة القرآنية ما لا تتحمله»[3].

---

(١) فهم القرآن (ص ٣٢٦).

(٢) بحوث في أصول التفسير (ص ٣٢٤).

(٣) القرآن والملحدون (١٠٧، ١٠٨).

١٠ - العلم بالبيئة النبوية:

يعدد محمد عزة دروزة العلم بالبيئة النبوية التي نزل فيها القرآن من شروط المفسر، وهو توسيع لمفهوم أسباب النزول، وكأنه يتحدث عن أسباب النزول غير المصرح به أو ما يمكن التعبير عنه بيئة النزول، والصلة بين القرآن والبيئة التي نزل فيها مهمة جدًّا. وهذا ما يشير إليه دروزة بقوله: « إن المدقق في القرآن يجد الصلة وثيقة بين ما كانت عليه بيئة النبي ﷺ وعصره من تقاليد وعادات وعقائد وأفكار ومعارف، وبين محتويات القرآن »[١].

وهذه الصلة هي التي يدعو إلى ملاحظتها في التفسير يقول: « وملاحظة هذه الصلة مهمة جدًّا في فهم مواضيع القرآن وتقريراته وروحه ومداه، وفي جعل الناظر فيه يندمج في الوقائع ومقتضياتها ولا يبتعد عن حقيقة الواقع والباعث، وفي عصمته من التورط في الجدل والتزويد وتحميل العبارات القرآنية ما لا تتحمله، وما لا طائل من ورائه، وأخذها مجردة عن ملابساتها »[٢].

١١ - العلوم العصرية:

إن العلوم التي اشترطها علماؤنا في المفسر إنما ارتبطت بالعلوم التي وقفوا على حاجة المفسر إليها، وفي عصرنا يزداد اتجاه الاستفادة من الاكتشافات العلمية في مجال التفسير بروزًا مع الثورة العلمية، والقول في هذه الجوانب العلمية والتجريبية « يحتاج بالضرورة إلى أنواع من المعارف التجريبية المعاصرة يجاوز ما اشترط الزركشي العلم به من علوم اللغة والبيان والأصول والقراءات وأسباب النزول؛ حيث يتطلب إلى جانب ذلك كله معرفة كافية بمختلف مكتشفات العلوم التجريبية المعاصرة، مما يجعل أماكن القول فيه قاصرًا إلى حدٍّ كبير على العلماء التجريبيين في مختلف الفروع من الفلك أو الطب أو الطبيعة أو الكيمياء وغيرها »[٣].

ويمكن أن يضاف الدراسات النفسية والاجتماعية، وهاتان النافذتان تعتبران إضافة متميزة في عصرنا، أي دراسة ما صار يعرف بالسنن الاجتماعية والسنن الكونية.

---

(١) القرآن والملحدون (ص ١١٤).

(٢) نفسه (ص ١١٩).

(٣) دراسات في التفسير (ص ١٥).

الشروط الذاتية

قدمنا أن شروط المفسر غالبًا تنقسم إلى قسمين: شروط علمية تحدد بالأساس العلوم الواجب تحصيلها لدى المفسر، وشروط ذاتية تخص سيرته وأخلاقه، وهو ما يصطلح عيه القرآن: القوة والأمانة، كما في قوله تعالى على لسان أحد البنتين اللتين سقى لهما موسى عليه السلام: ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ [القصص: ٢٦]، فأشارت إلى صفتي القوة والأمانة.

وهذا المعنى هو المشار إليه في قوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام: ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٥٥]، فالحفظ إشارة إلى جانب الأمانة والصدق وغيرها، والعلم إشارة إلى الكفاءة المهنية والإحاطة العلمية بالأمر المطلوب.

ولقد حدد العلماء مجموعة من الشروط الذاتية لا بد من توفرها في المفسر: قال صاحب البرهان: « اعلم أنه لا حصر للناظر في فهم معاني الوحي، ولا تظهر أسراره وفي قلبه بدعة أو كبر أو هوى أو حب دنيا، قال اللّـه تعالى: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، قال عيينة: « أنزع عنهم فهم القرآن »[1].

وقال صاحب تفسير المباني في المقدمة، في الخصلة الثالثة المطلوبة من المفسر: « أن يكون عالـمًا بأبواب السر من الإخلاص والتوكل والتفويض، والأذكار الباطنة التي افترضها اللّـه تعالى على عباده، وبالإلهام والوسوسة، وما يصلح الأعمال وما يفسدها، وبآفات الدنيا ومعايب النفس، وسبيل التوقي من فسادها؛ ليتأتى له تفسير الآيات المنتظمة لهذه المعاني »[2]، كما خص الخصلتين التاسعة والعاشرة.

ويميز الأستاذ الندوي بين مؤيدات الاستفادة وموانع الاستفادة، فيجعل الأولى في:

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٩٧).

(٢) مقدمة المباني (ص ١٧٤).

الرغبة والطلب، والاستماع والاتباع، والخشية والرهبة، والإيمان بالغيب، والتدبر، والمجاهدة، والتأديب العظيم[1]، ويجعل الموانع هي: الكبر والمجادلة والكفر بالآخرة وعبادة المادة[2].

ممن أشار إلى هذه الشروط أبو عمر وعثمان ابن بقية المازني: « أن يكون جيد القريحة ذكي الفهم قوي الفكرة، فإن البليد قد يتقاعد عن فهم ما يبين له فكيف يستنبط ما لم يبين له؟ »[3].

أما المازني فجعل لهذه الجوانب الخلقية ثلاثة شروط ضمن شروطه العشرة:

١ - أن يكون عالمًا بأبواب السر من الإخلاص والتوكل والتفويض والأذكار الباطنة التي افترضها اللّـه تعالى على عباده، وبالإلهام والوسوسة، وما يصلح الأعمال وما يفسدها، وبآفات الدنيا ومعايب النفس، وسبيل التوقي من فسادها، ليتأتى له تفسير الآيات المنتظمة لهذه المعاني[4].

٢ - أن يكون مفوضًا أمره إلى اللّـه تعالى متضرعًا إليه أن يلهمه الرشد والتوفيق، ويحذر الإعجاب بنفسه والاتكال على عقله وجودة قريحته فإن المعجب مخذول[5].

٣ - أن يكون من أهل الزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة، فإن كل أحد محوط بما هو طالبه، وبنحو ما هو من همته ورغبته، فمن رغب في الدنيا انصرفت همته إليها، وسيكون ما سبق إلى قلبه من وجوه ما يريد أن يتكلم فيه على وخلاف ما في همته.

وما أخوفه إذ ذاك أن يصرف كتاب اللّـه تعالى إلى ما يهوى نفسه فيضل بنفسه ويضل غيره[6].

نسأل اللّـه الكريم أن يفقهنا في الدين وأن يعلمنا التأويل وأن يحقق فينا شروط ذلك، آمين.

---

(١) المدخل إلى الدراسات القرآنية (ص ١٣٧ - ١٤٨).
(٢) نفسه (ص ١٢٨ - ١٣٥).
(٣) مقدمة المباني (ص ١٧٤).
(٤) نفسه (ص ١٧٤).
(٥) نفسه (ص ١٧٥).
(٦) نفسه.

تاريخ التفسير

المرادُ بهٰذا الفَصْلِ ذِكْرُ المراحِلِ التَّاريخيَّةِ الَّتي مَرَّ بها ٱعْتِناءُ الأمَّةِ بتَفسيرِ القرآنِ، لنَعْرِفَ مِن خِلالِها مَوارِدَنا لهٰذا العِلْمِ العَظيمِ، فإنَّنا في الوَقْتِ الَّذي نؤكِّدُ فيهِ علىٰ ذَمِّ التَّقليدِ، ونَدْعو إلىٰ التَّجديدِ والرُّجوعِ إلىٰ مَنابِعِ هٰذا الدِّينِ الصَّافيَةِ، نَقومُ علىٰ أُسُسٍ مُستقرَّةٍ في الأعماقِ لا نخشىٰ معَها زَلزَلَةَ العَواصِفِ، بخِلافِ مَن يُقْدِمُ علىٰ تَفسيرِ القرآنِ وهُوَ يَبْذُرُ في تُرْبَةٍ سَبْخَةٍ، ويَسقي بماءٍ مِلْحٍ، كشِرْذِمَةٍ لا يكادُ يخلو مِنْهُم زَمانٌ بعْدَ خيرِ القرونِ، يريدونَ الإبداعَ - زعَموا - دونَ تاريخٍ، ويدَّعونَ التَّجديدَ دونَ قَديمٍ، ولا يُبْدِعُ مَن لا تاريخَ لهُ، وَلا يُجدِّدُ مَن لا أصْلَ لَهُ.

المبحث الأول: التفسير في عهد الصحابة:

كانَ الصَّحابةُ في عهْدِ النَّبيِّ ﷺ إذا جاءَ الوَحيُ مِنَ السَّماءِ ٱنتَظَروا بيانَ رسولِ اللَّهِ ﷺ وتفسيرَهُ فيما يحتاجُ إلىٰ شرحِهِ وبيانِهِ، وربَّما عَمَدُوا إلىٰ التَّبيُّنِ منْهُ فيما يُسْتَشْكَلُ، كما ذكَرْتُ آنفاً بعْضَ الأثرِ فيهِ.

كما أنَّه ﷺ قدْ أباحَ لهُم أن يَفْهَمُوا القرآنَ؛ لأنَّ الآلةَ كانَت متحصَّلَةً لهُم، وصوَّبَ لَهُمْ خَطأَهُمْ فيما يُخْطِئونَ فيهِ، دونَ أن يَلومَ أحداً مِنْهُم أو يؤاخِذَهُ

على فَهْمِهِ، كما في قصَّةِ نزولِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿الَّذينَ آمَنوا ولَمْ يَلْبِسوا إيمانَهُمْ بظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، حينَ شقَّ ظاهِرُها علىٰ النَّاسِ حتَّىٰ كَشَفَ لهم النَّبيُّ ﷺ عن معناها[1]، وكما في قصَّةِ عَديِّ بنِ حاتِمٍ عندَ نزولِ: ﴿حتَّىٰ يتبيَّنَ لكُمُ الخَيْطُ الأبيَضُ من الخَيْطِ الأسوَدِ مِنَ الفَجْرِ﴾ [البَقرة: ١٨٧][2].

ولمَّا كانَ النَّبيُّ ﷺ بينَ أظْهُرِهِمْ، فقد كانَ مَرْجِعَهُم في تَبيينِ الكِتابِ، ولم يكونُوا يَصْدُرونَ عَن سِواهُ فيهِ فقدْ كَفاهُم.

أمَّا بَعْدَهُ ﷺ، فقدِ اتَّسَعَتِ البلادُ، ودَخَلَ النَّاسُ في الإسلامِ أفواجاً، ودخَلَتِ العُجْمَةُ، فاحتاجَ المسلمونَ لشَرْحِ ما لم يكُن الصَّحابَةُ في عَهْدِ النَّبيِّ ﷺ بحاجَةٍ إلىٰ شَرْحِهِ مِن القرآنِ والسُّنَّةِ، ففَزِعُوا إلىٰ خُلَفاءِ النَّبيِّ ﷺ في العِلْمِ مِن بعْدِهِ مِن أصحابِهِ، والَّذينَ صاروا أئمَّةَ النَّاسِ في شَرائعِ الدِّينِ وعنهُمْ يصْدُرُونَ، وبرَزَ فيه منهمْ خلقٌ كثيرٌ، هٰؤلاءِ رُءوسُهُم:

أبو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وعُمَرُ بنُ الخطَّاب، وعُثمانُ بن عفَّانَ، وعليُّ بن أبي طالبٍ، وعبدُاللَّهِ بنُ مسعودٍ، وعبدُاللَّه بنُ عبَّاسٍ، وأُبيُّ بن كعبٍ، وزيدُ بن ثابتٍ، وعائشةُ، وأبو موسىٰ الأشعريُّ، ومُعاذُ بن جبَلٍ، وأبو الدَّرداءِ،

---

(١) حَديثٌ صحيحٌ. تقدَّم ذكْرُهُ بتمامِهِ وتخريجُهُ (ص: ٢٩٩).

(٢) حيثُ قالَ عَديٌّ: لمَّا نزَلَت (وذكرَ الآيةَ)، عَمَدْتُ إلىٰ عِقالٍ أسْوَدَ وإلىٰ عِقالٍ أبيَضَ، فجعَلْتُهما تحتَ وِسادَتي، فجعَلْتُ أنْظُرُ في اللَّيلِ فلا يَسْتَبينُ لي، فغَدَوْتُ علىٰ رَسولِ اللَّهِ ﷺ فذَكَرْتُ لهُ ذٰلكَ، فقالَ: «إنَّما ذٰلكَ سَوادُ اللَّيلِ، وبَياضُ النَّهارِ». مُتَّفقٌ عليه: أخرَجَهُ البُخاريُّ (رقم: ١٨١٧، ٤٢٣٩، ٤٢٤٠) ومسلمٌ (رقم: ١٠٩٠).

وَعَبْدُاللَّه بن عُمَرَ، وأَنَسُ بن مالكٍ، وأمُّ سَلَمَة، وعَبْدُاللَّه بنُ عَمْرِو بن العاصِ، رضي اللَّه عنهم.

وسَيِّدُ المفسِّرينَ لمَن بَعْدَهُ مِن هٰؤلاءِ الأئمَّةِ: حَبْرُ الأمَّةِ وتُرْجُمانُ القرآنِ ٱبنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّه ﷺ عبدُاللَّهِ بنُ العبَّاسِ بنِ عَبدالمطَّلبِ، رَضِيَ اللَّهُ عنْهُ، فإنَّه لم يُنْقَلْ عن أحَدٍ مِنْ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ في التَّفسيرِ أكْثَرُ مِمَّا نُقِلَ عَنْهُ.

وما آتاهُ اللَّهُ مِنَ العِلْمِ بالقرآنِ إنَّما حَصَلَ لَهُ ببرَكَةِ دُعاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لهُ، فقدْ صحَّ عَنْهُ أنَّه قالَ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ في الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأويلَ»(١).

وقَدْ كانَ مُقدَّماً علىٰ أقرانِهِ عنْدَ أميرِ المؤمنينَ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عنْهُ، حتَّىٰ كانَ يجْعَلُهُ في العلمِ في مَصافِّ البَدْرِيِّينَ معَ صِغَرِ سِنِّه(٢).

وَكانَ فَقيهُ الصَّحابَةِ عَبْدُاللَّهِ بنُ مَسْعودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يقولُ: «نِعْمَ تُرْجُمانُ القرآنِ ٱبنُ عَبَّاسٍ»(٣).

---

(١) حَديثٌ صَحيحٌ.

أخرَجَهُ أحمد (رقم: ٢٣٩٧، ٢٨٧٩، ٣٠٣٢، ٣١٠٢) وٱبنُ سعدٍ (٢/ ٣٦٥) وٱبنُ حِبَّان (رقم: ٧٠٥٥) والحاكم (رقم: ٦٢٨٠) وغيرهم من طريقِ عبدِاللَّه بن عُثمانَ بن خُثيمٍ، عن سَعيدِ بن جُبيرٍ، عن ٱبنِ عبَّاسٍ، به.

تابعَهُ داوُدُ بنُ أبي هِنْدٍ عن سَعيدِ بنِ جُبيرٍ، عندَ الطَّبرانيِّ (رقم: ١٠٦١٤).

وأصْلُهُ في «الصَّحيحين»، وقدْ فصَّلتُ القولَ في طرقِهِ في «علل الحديثِ».

(٢) تقدَّم حديثُ ٱبن عبَّاسٍ في ذٰلك (ص: ٧٤-٧٥).

(٣) أثَرٌ صَحيحٌ. أخرَجه ٱبنُ سعدٍ (٢/ ٣٦٦) وٱبنُ أبي شيبة (١٢/ ١١١) وأحمد في «الفضائل» (رقم: ١٥٦٢، ١٨٦٣) وٱبنُ جرير (١/ ٤٠) وغيرهُم بإسنادٍ صَحيحٍ.

وقالَ الإمامُ مجاهدٌ المكِّيُّ تِلميذُ ٱبنِ عَبَّاسٍ وَخِرِّيجُهُ:

«كانَ ٱبنُ عبَّاسٍ إذا فسَّرَ الشَّيْءَ رأيْتَ عليهِ نوراً»[١].

كذٰلكَ فيمَن تقدَّمَ ذكْرُهُ مِنَ الصَّحابةِ إمامانِ يُعْرَفُ لَهُما الرُّسوخُ في فَهْمِ القرآنِ وتَفسيرِهِ، هُما:

• أميرُ المؤمنينَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ، رَضيَ اللَّه عنهُ، فإنَّ بعْضَ العُلماءِ قدَّمَهُ في التَّفسيرِ علىٰ ٱبنِ عبَّاسٍ، وقالَ: ٱبنُ عبَّاسٍ إنَّما أخَذَ عن عليٍّ[٢]، ولهٰذا ٱحترَزْتُ بقولي آنفاً في ٱبنِ عبَّاسٍ: (سَيِّدُ المفسِّرينَ لِمَن بَعْدَهُ) أن يكونَ سيِّدَ المفسِّرينَ من الصَّحابَةِ مُطْلَقاً، وإنَّما العِبْرَةُ بحَسَبِ ما وَرِثَهُ المسلمونَ من تفسيرِ ٱبنِ عبَّاسٍ وما وَرِثوهُ من تفسيرِ عليٍّ في القلَّةِ والكثْرَةِ.

وكانَ عليٌّ يقولُ: «سَلوني عن كِتابِ اللَّهِ، فإنَّه ليسَ مِن آيَةٍ إلَّا وقَدْ عَرَفْتُ بلَيْلٍ نزَلَت أم بنَهارٍ، في سَهْلٍ أم في جَبَلٍ»[٣].

---

(١) أثرٌ صحيحٌ.

أخرَجه عبداللَّه بن أحمد في «زوائد الفضائل» (رقم: ١٩٣٥) بإسنادٍ صحيحٍ.

(٢) ٱنظُر: «البرهان» للزَّركشي (٢/ ١٥٧). وما صحَّ عن عِكرِمَةَ مولىٰ ٱبنِ عبَّاسٍ، قالَ: «كان ٱبنُ عبَّاسٍ أعلَمَ بالقرآنِ مِن عليٍّ، وكانَ عليٌّ أعلمَ بالمبهماتِ من ٱبن عبَّاس». أخرَجه ٱبنُ سعد (٢/ ٣٦٧) ويعقوب بن سُفيان (١/ ٤٩٥، ٥٢٧). فإنَّ عكرمةَ صَحِبَ ٱبنَ عبَّاسٍ، ولم يُدْرِكْ عليًّا، وإنَّما بلغهُ الشَّيءُ عنهُ.

(٣) أثرٌ صَحيحٌ. أخرجَهُ ٱبنُ سعدٍ (٢/ ٣٣٨) مِن طَريقِ مَعْمَرٍ، عن وَهْبِ بنِ أبي دُبِّيٍّ، عن أبي الطُّفيلِ، عن عليٍّ. وإسنادُهُ صحيحٌ، ورجالُهُ ثقاتٌ جميعاً.

• عَبْدُاللَّهِ بنُ مَسعودٍ، رَضي اللَّه عنه، وقَدْ صحَّ عنْهُ قوْلُهُ:

«وَاللَّهِ الَّذي لا إلٰهَ غيرُهُ، ما أنْزِلَتْ سورَةٌ مِن كِتابِ اللَّهِ، إلَّا أنا أعْلَمُ أينَ أُنْزِلَتْ، وَلا أنْزِلَت آيةٌ من كِتابِ اللَّهِ إلَّا أنا أعلَمُ فيمَ أُنْزِلَتْ، ولو أعْلَمُ أحداً أعْلَمَ منِّي بكِتابِ اللَّهِ تُبَلِّغُهُ الإبِلُ لَرَكِبْتُ إليهِ»[1].

المبحث الثاني: التفسير في عهد التابعين:

حمَلَ عن الصَّحابةِ علمَ التَّفسيرِ جماعةٌ من التَّابعينَ، من أبرزِهِمْ:

• مُجاهِدُ بنُ جبرٍ المكِّيُّ، وسعيدُ بن جُبيرٍ الكوفيُّ، وعكرمَةُ مولىٰ ٱبنِ عبَّاسٍ المدنيُّ، وطاوسُ بنُ كَيْسانَ اليَمانيُّ، وعَطاءُ بن أبي رَباحٍ المكِّيُّ، وهٰؤلاءِ رءوسُ أصحابِ ٱبنِ عبَّاسٍ، ومن أكثرِ التَّابعينَ كَلاماً في التَّفسيرِ.

• سعيدُ بن المسيَّبِ، وزيدُ بن أسْلَمَ، وأبو العاليةَ الرِّياحيُّ، ومحمَّدُ بن كعبٍ القُرظيُّ، من أعيانِ المفسِّرينَ من أهْلِ المدينةِ.

• علقمةُ بن قَيسٍ النَّخعيُّ، ومسروقُ بن الأجدَعِ، والأسوَدُ بن يزيدَ، ومُرَّةُ الهَمْدانيُّ، وعامِرٌ الشَّعبيُّ، وإسْماعيلُ بنُ عَبدِالرَّحمٰن السُّدِّيُّ، وإبراهيمُ النَّخَعيُّ، من أعيانِ المفسِّرينَ بالكوفةِ.

• الحَسَنُ البصريُّ، ومحمَّدُ بنُ سيرينَ، وقتادةُ بنُ دِعامَةَ السَّدوسيُّ، والرَّبيعُ بنُ أنَسٍ، من أعيانِهِمْ بالبصرةِ.

---

(١) متَّفقٌ عليه: أخرجه البخاري (رقم: ٤٧١٦) ومسلمٌ (رقم: ٢٤٦٣).

وهٰؤلاءِ ثقاتٌ أئمَّةٌ قَدْ حُفِظَ عنهُم علمٌ كَثيرٌ في تأويلِ القرآنِ.

ومِمَّن يَلْحَقُ بهِم:

• الضَّحَّاكُ بنُ مُزاحمٍ الهِلاليُّ، وهُوَ ثقةٌ، لٰكِنْ أكْثَرُ الرِّوايةِ عنهُ من طَريقِ جُوَيْبِرِ بنِ سَعيدٍ، وهُوَ مَتروكٌ، وعنه طريقٌ أخرىٰ سيأتي ذكرُها.

• وأبو صالحٍ باذامُ مولىٰ أمِّ هانىءٍ، وهُوَ صَدوقٌ علىٰ التَّحقيقِ، وله في التَّفسيرِ كلامٌ كثيرٌ، أكثرُهُ مِمَّا يجيءُ من روايةِ مُحَمَّدِ بنِ السَّائبِ الكلبيِّ، وهُو كذَّابٌ بٱعترافِهِ، فإنْ جاءَ من طريقٍ ثابتٍ فهوَ مُعتبرٌ.

تمييز أصحاب ابن عباس:

وٱعلَم أنَّ أصْحابَ ٱبنِ عبَّاسٍ أكْثرُ مَن حُمِلَ عنْهُ تفسيرُ القرآنِ مِنَ التَّابعينَ، والتَّقدُّمُ فيهِم لعِكْرِمَةَ ومُجاهِدٍ وسَعيدِ بنِ جُبيرٍ.

سُئلَ أبو حاتِمٍ الرَّازيُّ عن عِكْرمَةَ وسَعيدِ بنِ جُبيرٍ: أيُّهما أعلَمُ بالتَّفسيرِ؟ فقالَ: «أصحابُ ٱبنِ عبَّاسٍ عِيالٌ علىٰ عكرِمَةَ»[1].

وقالَ حَبيبُ بنُ أبي ثابتٍ:

«ٱجتَمَعَ عندي خَمسَةٌ لا يجتمعُ عندي مثلُهُم أبداً: عَطاءٌ، وطاوُسٌ، ومُجاهدٌ، وسَعيدُ بنُ جُبيرٍ، وعِكْرِمَةُ، فأقبلَ مُجاهِدٌ وسَعيدُ بنُ جُبيرٍ يُلْقِيانِ

---

(١) الجرح والتَّعديل، لابن أبي حاتم (٧/ ٩).

علىٰ عكْرِمَـةَ التَّفسيرَ، فلم يسألاهُ عن آيَةٍ إلَّا فسَّرها لَهُما، فلمَّا نَفِدَ مـا عنْدَهُما جعَلَ يقولُ: أنْزِلَت آيَةُ كَذا في كَذا، وأنْزِلَت آيَةُ كَذا في كَذا»[1].

وقالَ أيُّوبُ السَّختِيانيُّ لسُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ: لو قلتُ لكَ: إنَّ الحَسَنَ (يعني البصريَّ) تركَ كَثيراً مِنَ التَّفسيرِ حينَ دخَلَ علينا عِكْرِمَةُ البصرةَ حتَّىٰ خرجَ منها، لَصَدَقْتُ[2].

وهٰذهِ شَهادَةٌ مِنَ الحَسَنِ تُثبِتُ تقدُّمَ عكرِمَةَ في التَّفسيرِ.

وأمَّا مُجاهِدٌ، فإنَّه ثَبَتَ عنهُ قوْلُهُ: «عَـرَضْتُ القرآنَ علىٰ ٱبنِ عبَّاسٍ ثَلاثَ عَرَضاتٍ، أقِفُ عندَ كُلِّ آيَةٍ أسألُهُ: فيمَ أنْزِلَتْ، وفيمَ كانَت»[3].

وعن سُفيانَ الثَّوريِّ قالَ: إذا جاءَكَ التَّفسيرُ عن مُجاهِدٍ فحَسْبُكَ بهِ[4].

كما ثبتَ عنْ سُفْيـانَ قولُهُ: «خُـذُوا التَّفسيرَ مِن أرْبَعَةٍ: سَعيـدِ بنِ جُبيرٍ، ومُجاهِدٍ، وعِكْرِمَةَ، والضَّحَّاكِ بن مُزاحِمٍ»[5].

وهٰؤلاءِ سِوىٰ الضَّحَّاكِ إليهِم تَرْجِعُ أصحُّ الرِّواياتِ في التَّفسيرِ عنِ ٱبنِ عبَّاسٍ، كما سيأتي في الفَصْلِ التَّالي.

---

(١) أخرَجه أبو نُعيم في «الحلية» (رقم: ٤٣١٩) بإسنادٍ حَسَنٍ.

(٢) أخرجه العقيليُّ في «الضُّعفاء» (٣/ ٣٧٥) بإسنادٍ صحيحٍ.

(٣) أخرَجه الدَّارميُّ (رقم: ١١٠٨) بإسنادٍ حسنٍ.

(٤) أخرَجَه ٱبنُ جَريرٍ (١/ ٤٠) بإسْنادٍ صَحيحٍ.

(٥) أخرَجه ٱبنُ عَديٍّ في «الكامل» (٥/ ١٥٠) بإسْنادٍ لا بأسَ بهِ.

المبحث الثالث: التدوين في التفسير:

بعدَ التَّابعينَ بدأَ التَّأليفُ والجَمْعُ في علمِ التَّفسيرِ، ولم يَثْبُت وُقوعُهُ قبلَ ذٰلكَ، إنَّما جُمِعَ تفسيرُ بعْضِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ من قِبَلِ من حمَلَ ذٰلكَ من أتباعِهِمْ في نُسخٍ وروايات، كما في «تفسير مجاهد» الَّذي يرويهِ عنه ٱبنُ أبي نَجيحٍ[1]، وَلا يصحُّ أنَّ ٱبنَ عبَّاسٍ أو مُجاهِداً أو غيرَهُ مِنَ التَّابعينَ ألَّفُوا في التَّفسيرِ[2].

ومِنْ أبرَزِ من ألَّفَ فيهِ من طبقةِ أتباعِ التَّابعينَ:

عَبدُالرَّحمٰن بن زَيْدِ بن أسْلَمَ[3]، وسَعيدُ بنُ أبي عَروبَةَ، وعَبْدُالملكِ بنُ عبدالعَزيزِ بنِ جُرَيْجٍ، وسُفيانُ الثَّوريُّ[4]، وسُفيانُ بنُ عُيينَةَ، وغيرُهُمْ.

---

(١) خرَّجَ هٰذا التَّفسيرَ ٱبنُ جريرٍ وٱبنُ أبي حاتمٍ في «تفسيريهما» من طُرُقٍ ثابتةٍ.
أمَّا التَّفسير المطبوعُ المسمَّىٰ «تفسير مجاهد» فهٰذا مَرويٌّ مِن طَريقٍ ضعيفٍ لا يصحُّ، فيهِ عبدالرَّحمٰن بن الحَسَن بنِ أحمَد الأسَديُّ، وكانَ غيرَ ثقةٍ، وأحسَبُ أنَّه لو جمعَ إنسانٌ منثورَ تفسيرِ مُجاهِدٍ في الكُتُبِ لجاءَ أعظمَ من تلكَ الرِّوايةِ.

(٢) ونُسِبَ لابنِ عبَّاسٍ كِتابٌ في التَّفسيرِ لا أصْلَ لهُ، كذٰلكَ جمعَ بعضُهُم بعْضَ المنقولِ عنهُ وأفرَدَهُ، وهٰذا لا يُقالُ فيه: ألَّفه ٱبنُ عبَّاسٍ. وسيأتي في الفصل التَّالي ذكْرُ الأسانيدِ المشهورَةِ بالتَّفسيرِ عنِ ٱبنِ عبَّاسٍ، والتَّنبيهُ علىٰ النُّسخِ المجموعَةِ عنْهُ فيه.

(٣) وتَفسيرُه منثورٌ في أمَّهاتِ كُتُبِ التَّفسيرِ، كتَفسيرِ ٱبنِ جريرٍ، ويأتي في كثيرٍ من الأحيانِ (ٱبن زَيد) منْسوباً إلىٰ أبيهِ، وهوَ رجلٌ ضَعيفٌ.

(٤) وعَنْه روايةٌ مَنشورَةٌ في مجلَّدٍ، وهِي مِن طريقِ أبي حُذَيفةَ النَّهديِّ موسىٰ بنِ مسعودٍ، وهوَ صدوقٌ من أصحابِ الثَّوريِّ علىٰ لِينٍ فيهِ، ويُحتملُ منه التَّفسير.

وبعْدَ طَبَقةِ هٰؤلاءِ زادَ المصنِّفونَ فيه، فَمِمَّن تَلاهُم:

رَوْحُ بنُ عُبادَةَ المتوفَّىٰ سنة (٢٠٥هـ)، وعبدالرَّزَّاق الصَّنعانيُّ المتوفَّىٰ سنة (٢١١هـ)[١]، وسُنَيْدُ بنُ داوُدَ المتوفَّىٰ سنةَ (٢٢٦هـ)[٢]، وسَعيدُ بنُ مَنْصورٍ المتوفَّىٰ سنة (٢٢٧هـ)[٣]، وأبو بكرٍ عبدُاللَّه بن مُحمَّد بن أبي شَيبةَ المتوفَّىٰ سنةَ (٢٣٥هـ)[٤]، وعَبْدُ بنُ حُميدٍ المتوفَّىٰ سنةَ (٢٤٩هـ)[٥]، وغيرُهُم.

وهٰؤلاءِ اعتَنَوا بجَمْعِ الأحاديثِ والآثارِ المنقولَةِ بأسانيدِها في التَّفسيرِ.

وفي طبَقتِهِمْ طائفةٌ مِن أعْيانِ أئمَّةِ العربيَّـةِ قَصَدُوا إلىٰ بيانِ عربيَّةِ القرآنِ ومَعاني ألْفاظِهِ في لِسانِ العَرَبِ مُستَشهدينَ لذٰلك بشِعْرِهم ونَثْرِهم، مِنْهُم:

أبو زَكـريَّا يحيىٰ بن زِيادٍ الفرَّاءُ المتـوفَّىٰ سنةَ (٢٠٧هـ)[٦]، وأبو عُبَيْـدَة مَعْمَـرُ بن المثنَّىٰ المتـوفَّىٰ سنةَ (٢٠٩هـ)[٧]، والأخفَشُ أبو الحَسَنِ سَعيـدُ بنُ

---

(١) وتفسيرُهُ مَطبـوعٌ متـداوَلٌ، وهُوَ من روايةِ إسحـاقَ بنِ إبراهيمَ الدَّبريِّ عنه، وهُوَ صحيحٌ عنْهُ، والكلامُ حولَ إسنادِه في شرحٍ يطولُ.

(٢) سُنيدٌ لَقبٌ لهُ واسمُـهُ الحُسَين، وهوَ ضعيفٌ جدًّا لا يُعتَمَدُ عليه، وقـدْ خرَّجَ تَفسيرَهُ ابنُ جريرٍ الطَّبريُّ ضمن «جامع البيان»، ويذكُرُه باسمِهِ لا بلقبِهِ.

(٣) وتفسيرُه كالجُزءِ مِن «سُنَنه»، ومنه قطعةٌ نُشِرَتْ.

(٤) وَتفسيرُهُ منْثورٌ في «الدُّرِّ المنثور» للسُّيوطيِّ، ولا نعلَمُ وجودَ نُسخَةٍ منْه.

(٥) كالَّذي قبلَه.

(٦) وكِتابُه في ذٰلكَ «معاني القرآن» مَنشورٌ.

(٧) وفيه كِتابُه «مَجازُ القرآن»، مَنشـورٌ، وليسَت هٰذه التَّسميةُ تعني (المجازَ) الَّذي يُقابِلُ (الحَقيقةَ) في علمِ البَلاغَةِ، إنَّما يُرادُ بهِ (غريبُ القرآن).

مَسْعَدَةَ البَصريُّ المتوفَّىٰ سنةَ (٢١٠هـ)[١]، وأبو مُحمَّدٍ عَبْدُاللَّه بن مُسْلِم بن قُتَيْبَةَ الدِّينَوَريُّ المتوفَّىٰ سنةَ (٢٧٦هـ)[٢].

ثُمَّ في أواخِرِ المئةِ الثَّالثةِ بـدأَ ظُهورُ المصنَّفاتِ الجَوامِعِ في التَّفسيرِ، ومنها التي تَستَعْمِلُ جَميعَ آلَةِ المفسِّر، مِن أثَرٍ ولُغَةٍ ورأيٍ، فمِنْ أشْهَرِ المصنِّفينَ فيهِ:

أبو جَعْفرٍ مُحَمَّدُ بنُ جريرٍ الطَّبريُّ المتوفَّىٰ سنةَ (٣١٠هـ)[٣]، وأبو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ المنْذِرِ النَّيسابوريُّ المتوفَّىٰ سنةَ (٣١٨هـ)[٤]، وأبو مُحَمَّدٍ عَبْدُالرَّحمٰنِ بنُ مُحَمَّدٍ أبي حاتِمٍ الرَّازيُّ المتوفَّىٰ سنةَ (٣٢٧هـ)[٥].

وَفي المئَةِ الرَّابِعَـةِ بدأَ التَّفسيرُ بالرَّأيِ يَشيـعُ، وكـانَ وجـودُهُ قبلَ ذٰلك قَليلاً، وظهَرَت كذٰلكَ مُشارَكاتُ بعْضِ أهْلِ البِدَعِ فيه علىٰ طُرُقِهِم في نَصْرِ

---

(١) وكِتابهُ «معاني القرآن» منشورٌ.

(٢) وله في ذٰلكَ «تَفسيرُ غريب القرآنِ» و«تـأويلُ مُشكِل القرآن»،منْشورانِ، وهُما مُختَصرانِ نافِعان جدًّا.

(٣) وكِتابُه «جـامِعُ البيانِ عن تأويلِ آي القرآنِ» كِتابٌ فَـذٌّ لا نَظيرَ لهُ في مَضمُونِهِ فيما وصَلَنا مِن الجَوامِع في هٰذا العِلمِ من مؤلَّفات تلكَ الحِقْبَة.

(٤) ولم نطَّلع علىٰ تفسيرِهِ، لٰكن فيما يبـدو أنَّه كانَ شَبيهـاً بمنهجِهِ في سـائرِ كُتُبِـهِ، ككتابِ «الأوسَط»، فقد قالَ الحافِظُ الذَّهبيُّ: «وَلابنِ المنذِرِ تَفسيرٌ كَبيرٌ في بِضعَةَ عَشرَ مُجلَّداً، يَقضي لهُ بالإمامَةِ في علمِ التَّأويلِ» (سير أعلام النُّبلاء ١٤/ ٤٩٢).

قلتُ: وقدْ أورَدَ السُّيوطيُّ في «الدُّرِّ المنثور» منهُ الكَثيرَ جداً من الحديثِ والأثرِ.

(٥) وتَفسيرُهُ مُقتَصِرٌ علىٰ جمعِ الحديثِ والأثرِ في التَّفسيرِ دونَ إعمالِ الرَّأي فيه ولا التَّنبيـه علىٰ الجوانب اللُّغويَّة منْهُ، لكنَّه يُعـدُّ من أجمَعِ كُتُبِ التَّفسيرِ بالأثَرِ، ومنه قطعـةٌ كَبيرةٌ منشورةٌ.

آرائِهم، كالمعتزِلَةِ، والشِّيعَةِ.

وفي هٰذا الوَقْتِ وبَعْدَهُ كَثُرَ التَّصنيفُ في التَّفسيرِ، حتَّىٰ فاقَتِ المصنَّفاتُ فيهِ الحصْرَ، كما هُوَ الشَّأنُ في سائرِ الفُنونِ، وتنوَّعَت فيهِ المسالكُ بينَ ٱختِصارٍ وتَطويلٍ، وٱتِّباعٍ وٱبْتِداعٍ، وتوسَّعَ النَّاسُ فيهِ بالرَّأيِ، بينَ محمودٍ ومَذمومٍ، وإن أرَدْتَ تَمييزَ ذٰلكَ مِمَّا تَقِفُ عليهِ مِن تلكَ الكُتُبِ فحاكِمْها بِما تقدَّمَ شَرحُهُ مِن صِفَةِ المفسِّرِ ومَنْهَجِ التَّفسيرِ.

وآتٍ في الفَصْلِ التَّالي لهٰذا زِيادَةُ تَمييزٍ تُعينُ علىٰ ٱنْتِخابِ أقْرَبِ تلكَ الكُتُبِ إلىٰ تَحقيقِ المنْفَعَةِ بالقرآنِ، مع الوِقايَةِ مِن مَعاطِبِ الرَّأيِ وزلَلِ أهْلِه.

وجَديرٌ أن تَعْلَمَ أنَّه أفْرِدَ بالتَّصنيفِ أبوابٌ مِنَ التَّفسيرِ، كتفسيرِ آياتِ الصِّفاتِ، وقَصَصِ القرآنِ، وآياتِ الأحكامِ، وغيرِ ذٰلكَ.

وأبْرَزُها تَفسيرُ آياتِ الأحكام، فقَدْ لَقِيَ مِنَ التَّحريرِ والتَّهذيبِ ما لم يَكُن مِثْلُهُ لسائرِ الأبوابِ، ولا يَخفىٰ أنَّ سَبَبَهُ ما يَنبَني عليه من تَفاصيلِ الشَّرائعِ العمليَّةِ، فَمِن أعيانِ مَن صَنَّفَ فيهِ مِن الأقدَمينَ:

القاضِي إسْماعيلُ بنُ إسْحاقَ المالكيُّ المتوفَّىٰ سنةَ (٢٨٢هـ)[1]، وأبو جَعْفَرٍ أحمَدُ بن محمَّدِ بنِ سَلامَةَ الطَّحاويُّ الحنَفيُّ المتوفَّىٰ سنة (٣٢١هـ)، وعلىٰ خُطاهُ جرىٰ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ عليٍّ الرَّازيُّ الجصَّاصُ المتوفَّىٰ سنةَ

---

(١) وكِتابُهُ «أحكام القرآن» منهُ ٱقْتِباسٌ كثيرٌ في الكُتُبِ، وقد قالَ فيهِ الذَّهبيُّ في ترجمَته: «لَمْ يُسْبَقْ إلىٰ مِثْلِهِ» (سير أعلام النُّبلاء ١٣/ ٣٤٠).

(٣٧٠هـ)[1]، وتَلاهُم في التَّصنيفِ فيهِ كثيرونَ، ومِمَّن يَنبغي تَخصيصُهُ بالذِّكْرِ منهُم: القاضي أبو بكْرٍ محمَّدُ بن عبدِاللَّه الإشْبيليُّ المالكيُّ المعروفُ بـ(ابنِ العَربيِّ) المتوفَّىٰ سنةَ (٥٤٣هـ)[2]، وعلىٰ كِتابِهِ بنىٰ أبو عبدِاللَّه محمَّدُ بن أحمَدَ بنِ أبي بَكْرٍ بنِ فَرْحٍ القُرطبيُّ المتوفَّىٰ سنةَ (٦٧١هـ) في تفسيرِهِ الكَبيرِ المسمَّىٰ «الجامع لأحكامِ القرآنِ».

وللإمامِ الشَّافعيِّ في ذٰلكَ كِتابٌ مَجموعٌ، جمعَه الحافظُ أبو بكرٍ البيهقيُّ من منثورِ كَلامِهِ[3].

---

(١) في كِتابه «أحكام القرآن»، وهو مطبوعٌ، أمَّا كِتاب الطَّحاويِّ فلا نعلم شيئاً عن وجودِهِ.

(٢) في كِتابه البَديع «أحكام القرآن»، وهوَ منشورٌ متداوَلٌ.

(٣) وهوَ منشورٌ، ونِسبةُ مَضامينِهِ للشَّافعيِّ صحيحةٌ.

التفسير بالرواية أو المأثور :

هو ما جاء فى القرآن أو السنة أو كلام الصحابة والتابعين بيانا لمراد الله تعالى من كتابه ، فمثال ما جاء فى القرآن قوله سبحانه وتعالى ﴿ **وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر** ﴾[1] فإن كلمة (من الفجر) بيان وشرح للمراد من كلمة (الخيط الأبيض) التى قبلها .

ومثال ما جاء فى السنة شرحا للقرآن : تفسيره ﷺ للظلم بالشرك ، والحساب اليسير بالعرض ، والقوة بالرمى ، كما بيناه آنفا فى الآيات التى وردت فيها طالما جاء بسند صحيح .

وكلا هذين القسمين أو النوعين لا تردد فى قبوله ، ذلك أن الله تعالى أعلم بمراده وأن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وأن خير الهدى هدى محمد ﷺ ، مع اليقين بعصمته وتوفيقه من الله تعالى ، وتكليفه له بالشرح والبيان قال تعالى ﴿ **وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس مانزل إليهم** ﴾[2] .

أما ماورد عن الصحابة والتابعين فقد ذكرت من قبل ماجاء عن الحاكم من قبوله اعتمادا على أنه مرفوع إلى النبى ﷺ ، وتوقف البعض فى قبوله وخاصة قول التابعين ، مع جريان عمل المفسرين – وفى مقدمتهم شيخهم محمد بن جرير الطبرى – على حكايته والإكثار منه فى قولهم .

بيد أن الحافظ ابن كثير يقول : إن أكثر التفسير المأثور قد سرى إلى الرواة من زنادقة اليهود والفرس ومسلمة أهل الكتاب .

قال بعضهم : وجل ذلك فى قصص الرسل مع أقوامهم ، ومايتعلق بكتبهم ومعجزاتهم ، وفى تاريخ غيرهم كأصحاب الكهف ، ومدينة إرم ذات العماد ،

---

(١) آية ١٨٧ سورة البقرة .

(٢) آية ٤٤ سورة النحل .

وسحر بابل ، وعوج بن عنق ، وفى أمور الغيب من أشراط الساعة وقيامتها وما يكون فيها وبعدها ، وجل ذلك خرافات ومفتريات ، صدقهم فيها الرواة ، حتى الصحابة رضوان الله عليهم ، ولذلك قال الإمام أحمد : ثلاثة ليس لها أصل : التفسير ، والملاحم ، والمغازى . لكن الغالب أن مراده – والله أعلم – أن ينبه الأذهان إلى كثرة ماوقع فى ذلك من دس ووضع حتى أصبح الصحيح فيها قليلا بالنسبة إلى غير الصحيح وليس مراده عموم النفى . فقد قال هو نفسه : بمصر صحيفة فى التفسير رواها على بن أبى طلحة عن ابن عباس . لو رحل فيها رجل إلى مصر قاصدا ما كان كثيرا (أسنده أبو جعفر النحاس) .

وذلك لأن طريق على بن أبى طلحة الهاشمى من أجود طرق الرواية عن ابن عباس الذى قال عنه السيوطى فى الإتقان : ورد عن ابن عباس فى التفسير مالا يحصى كثرة بروايات وطرق مختلفة فمن هذه الطرق ماهو جيد كطريق على ابن أبى طلحة ومنها ما هو واه كطريق الكلبى عن أبى صالح ولذا تجب الحيطة والحذر فيما نسب إلى ابن عباس من تفسير ، فقد أكثر فى ذلك الدساسون والوضاعون مستغلين شهرته فى التفسير ببركة دعاء النبى ﷺ له ، وماعرف به من أنه ترجمان القرآن ، وبأنه أكثر الصحابة تفسيرا ، لتأخر وفاته ، حتى امتدت رقعة الإسلام واتسعت شئون العمران وكثرت حوائج الناس فكثرت أسئلتهم ، ولانقطاعه – رضى الله عنه – للعلم والتعليم والدعوة إلى الله تعالى .

التفسير بالرأى :-

والمراد بالرأى هنا الإجتهاد والدراية ، وذلك فيما لم يرد فيه أثر صحيح عن النبى ﷺ أو عن صحابته مرفوعا إليه عليه الصلاة والسلام .

وهذا الاجتهاد فى بيان المراد من كلام رب العباد ، لاشك فى قبوله طالما كان مستندا إلى مأخذ صحيح من اللغة العربية لأنها اللسان الذى أنزل الله به القرآن ، وكان متفقا أو غير متعارض مع اصطلاح شرعى أو قاعدة شرعية ، وغير مناف لروح الإسلام العامة ، وكان كذلك بعيدا عن الجنف إلى تأييد مذهب أو نحلة ليس عليها سلف الأمة وجمهور أهل السنة .

وقد شاع فى الصدر الأول النهى عن هذا التفسير والأمر بالإبتعاد عنه ، استنادا إلى الحديث الذى رواه الترمذى عن ابن عباس عن النبى ﷺ قال : « **اتقوا الحديث علىّ إلا ماعلمتم ، فمن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ، ومن قال فى القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار** » وكذا حديث أبو داود عن جندب قال : قال رسول الله ﷺ : « **من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ** » ، وأيضا ما جاء عن الصحابة والتابعين من التحرج عن القول فى القرآن بآرائهم مثل ماروى عن أبى بكر رضى الله عنه أنه قال « أى سماء تظلنى ؟ وأى أرض تقلنى إذا قلت فى القرآن برأيى أو بما لاأعلم » .

وما روى عن سعيد بن المسيب أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال : أنا لا أقول فى القرآن شيئا « وكذا روى عن الشعبى قال : ثلاث لا أقول فيهن حتى أموت : القرآن ، والروح ، والرؤى » إلى غير ذلك من الأخبار التى تفيد امتناعهم عن القول فى القرآن برأيهم .

وقد أجاب المؤيدون للتفسير بالرأى عن الحديثين بأجوبة منها :

- أنهما محمولان على من قال فى القرآن برأيه فى نحو مشكل القرآن ومتشابهه مما لا يعلم إلا من طريق النقل على النبى ﷺ .

– أو أنهما مقصود بهما من قال فى القرآن قولا وهو يعلم أنه مخالف للحق ، كأصحاب المذاهب الفاسدة والنحل الباطلة الذين يحملون القرآن ويلوون عنق الآيات لتوافق هواهم وليحتجوا بها على قبول مذاهبهم وآرائهم .

– أو أن المقصود بهما من يقف عند ظاهر كلام القرآن ، دون أن يرجع فى ذلك إلى أثر منقول أو يجتهد فى الكشف عن المراد بمفردات القرآن وتراكيبه ، هل هو حقائقها اللغوية أو لها حقائق أخرى شرعية أو عرفية غير الظاهر اللغوى .

– كما قيل عن حديث جندب فوق ماقيل سابقا أن فى صحته مقالا كما قال فى المدخل : فى صحته نظر ، وعلى فرض صحته فإنه يحتمل أن يكون معناه – والله أعلم – « فقد أخطأ طريق التماس المعنى » ذلك لأن السبيل فى معرفة ألفاظ القرآن إنما هى اللغة وعلومها والسبيل إلى معرفة أسباب نزوله وتمييز ناسخه ومنسوخه ونحو ذلك إنما هو النقل الصحيح والسبيل إلى القطع بمراد الله إنما هو الوارد عن النبى ﷺ . فإن لم يظفر بوارد فلا بأس من أن يقيس ويجتهد ويستدل بما ورد على مالم يرد .

– وأما ماورد عن بعض الصحابة والتابعين مما يفيد الابتعاد عن التفسير بالرأى فقد أجاب عنه المؤيدون بأجوبه منها :

– أن تحرجهم عن القول فى القرآن كان من باب الورع والخشية من أنهم لايصيبوا عين اليقين ومعلوم أن الورع هو : ترك مالا بأس به حذرا من الوقوع فيما به بأس . وليس بلازم على الجميع فعل ذلك ، وإلا تعطلت كثير من شئون الحياة .

– أنه يحتمل أنهم تحرجوا فيما لم يعرفوا فيه وجه الصواب ، أما حين يتبين لهم ذلك ، حتى ولو كان بطريق ظنى لاقطعى فإنهم يقولون ولا يتحرجون ، مثل ذلك ماورد عن أبى بكر حين سئل عن الكلالة فى قوله تعالى : ﴿ **يستفتونك ، قل الله يفتيكم فى الكلالة** ﴾[1] . يقول : أقول فيها برأيى فإن كان صوابا فمن

---

(١) آية ١٧٦ سورة النساء .

الله ، وإن كان غير ذلك فمنى ومن الشيطان وكذا ورد فى حالات أخرى عن على وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم أجمعين .

– أو أنهم كانوا يتحرجون من القول فى التفسير برأى قاطع فيما لم يرد فيه دليل قاطع .

– أو كانوا يمتنعون حين يرون أن غيرهم قام عنهم بمثل هذا الأمر ، أما حين يتعين على أحدهم القول لعدم وجود غيره فإنهم كانوا لا يمتنعون مخافة الوقوع فى إثم الكاتمين للعلم[1] .

كما استدل المؤيدون للتفسير بالرأى بأدلة أخرى تؤيد اتجاههم منها :

– قول الله تعالى ﴿ **ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم**[2] ﴾ وقوله تعالى ﴿ **كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب** ﴾[3] وقوله عز شأنه : ﴿ **أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها** ﴾[4] فقد حث الله تعالى فى هذه الآيات وفى غيرها على تدبر القرآن ، والاعتبار بآياته والاتعاظ بمواعظه . وهذا يدل على أن أولى الألباب بما لهم من عقل سليم وتفكير سديد عليهم أن يتأولوا مالم يستأثر الله تعالى بعلمه .

– دعاء الرسول ﷺ لابن عباس بقوله « **اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل** » يدل على أن هناك فى القرآن ما يتوصل إليه بالاجتهاد والرأى السديد ، وليس الأمر قاصرا على ماورد بالنقل والسماع .

– أن النبى ﷺ لم يذكر المراد بكل آية – لاتقصيرا فى البلاغ والبيان ، حاشاه – وإنما تركها لأفهام المسلمين توسعة عليهم ، واعتمادا على سعة لفظ القرآن وصلاحيته لكل زمان ومكان ، ولو لم يكن كذلك لتعطل كثير من

---

(١) البرهان والإتقان ومناهل العرفان وروح المعانى .
(٢) آية ٨٣ سورة النساء .
(٣) آية ٢٩ سورة ص .
(٤) آية ٢٤ سورة محمد .

الأحكام ، ولفسدت كثير من المصالح ، وقد جعل النبى ﷺ للمجتهد أجرا حتى ولو أخطأ طالما أعمل فكره واستفرغ جهده وأخلص لله قصده .